الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
10 رمضان 1437
15 يونيو 2016
العدد 869

03
رئيس مجلس الأمة يعزي نظيرته الإماراتية باستشهاد طيار ومساعده

04
الخميس يسأل عن دمج مكتب الإنماء الاجتماعي

15
مكافحة الفساد تبدأ تسليم إقرارات الذمة المالية

سموه زار مسجد الإمام الصادق وأدى الصلاة فيه

الأمير: وحدتنا الوطنية السياج المنيع لحفظ الأمن وصد الإرهاب

ولي العهد: الكويتيون يد واحدة في مواجهة الانحراف
الغانم: الإرهاب أرادها فتنة فإذا بها ملحمة كويتية

شدد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على أن وحدتنا الوطنية هي السياج المنيع لحفظ الامن مشيرا إلى أن ما يتحلى به المواطنون من روح وطنية سامية ومشهودة جبل عليها أبناء الكويت من محبة وتفان لوطنهم وولاء له سيصد الأعمال الإجرامية والإرهابية كافة.

وتمنى سموه خلال زيارته مسجد الإمام الصادق بمنطقة الصوابر وتأدية الصلاة فيه أمس بعد الانتهاء من أعمال ترميمه أن يحفظ الكويت العزيزة واهلها الأوفياء من كل شر ومكروه ويديم عليها نعمة الامن والاستقرار.

من جهته قال سمو ولي العهد إنه وبعد مرور عام على هذا الحدث الجسيم الذي لحق بمسجد الإمام الصادق عليه السلام وما شابه من دمار وخراب نتيجة فكر إرهابي منحرف فإننا نحمد الله جميعا على إنجازه بفترة وجيزة وعودة الحياة إلى سابق عهدها كيد واحدة لنثبت وحدة الامة في مواجهة أي انحراف.

وأضاف سموه: نسأل الله في هذا الشهر الفضيل أن يحفظ الكويت من كل مكروه وأن يوحد جهودهم لما فيه خير وسلامة الأرض واستقرارها مؤكدا سموه أن الشعب الكويتي قيادة وحكومة وشعبا أسرة ويد واحدة في السراء والضراء.

بدوره أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان الشعب الكويتي ضرب في كل المحطات والمفاصل التاريخية التي شكلت تحديا لكيان الوطن أروع الامثلة على تلاحمه وتماسكه ووقوفه صفا واحدا خلف قيادته السياسية.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الاولى للتفجير الارهابي الذي ضرب مسجد الامام الصادق: لقد أراد الارهاب الاسود أن يجعلها فتنة وفرقة فإذا بها ملحمة كويتية وتجليا وطنيا جسده الكويتيون صغارا وكبارا رجالا ونساء شعبا وقيادة.

إلى ذلك اعتبر ذوو شهداء مسجد الامام الصادق أن زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح للمسجد بعد الانتهاء من الترميمات والإصلاحات للاضرار التي طالته إثر الهجوم الإرهابي الشنيع العام الماضي جسدت اللحمة الوطنية بين الحاكم والمحكوم.

تفاصيل (ص02 و 03)

سمو الأمير وسمو ولي العهد يؤديان الصلاة في مسجد الإمام الصادق أمس

العبدالله: إنجاز تاريخي سينعكس على الاقتصاد الوطني

المجلس يقر قانون المناقصات

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بشأن المناقصات العامة في مداولته الثانية وأحاله إلى الحكومة.

وأعرب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله عن الأمل في أن ينعكس إقرار قانون المناقصات العامة ايجابا على الاقتصاد المحلي.

وقال العبدالله إن هذا القانون يعد إنجاز تاريخي لافتا إلى الحرص على تفعيله في أقرب وقت ممكن بغية الارتقاء بالاقتصاد الكويتي مشيدا بجهود جميع أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وكل من ساهم في انجاز القانون.

كما أقر المجلس مشاريع الحسابات الختامية لـ 5 جهات وربط ميزانيات لـ 6 جهات مستقلة وهي بنك الائتمان والبنك المركزي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وميزانية بيت الزكاة والهيئة العامة للطرق والنقل البري ومؤسسة التأمينات الاجتماعية.

ومن المقرر ان يناقش اليوم ميزانيات 7 جهات مستقلة اخرى وهي معهد الكويت للابحاث العلمية وهيئة الصناعة والصندوق الكويتي للتنمية ومؤسسة الموانئ وكونا وصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة الاتصالات.

وعلى صعيد متصل اعتمد المجلس تقارير للجنة حماية الأموال العامة البرلمانية وأحالها إلى الحكومة ومنها دراسة أعدها ديوان المحاسبة عن عقد إيجار قسيمة لإنشاء مجمع للحرف والصناعات الصغيرة ودراسة عن أملاك الدولة العقارية والأوامر التغييرية والتسويات الودية بالجهات الحكومية. كما وافق المجلس على تقارير ملفات قضايا المال العام لكافة الوزارات والهيئات والواردة من وزارة العدل عن السنوات 2013 و2014 و2015.

تفاصيل المضبطة (ص03-08)

165 مشروعا بـ 4.7 مليارات دينار في 2018/2017

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح عن ان اجمالي المشروعات التنموية في الخطة السنوية 2018/2017 تبلغ 165 مشروعا بتكلفة 4.7 مليارات دينار مستطردة: اجمالي عدد المشاريع الاستراتيجية في الخطة تبلغ 32 مشروعا بتكلفة اجمالية 23.5 مليار دينار مضيفة: كما بلغ عدد المشاريع المستمرة من الخطط السابقة 121 مشروعا بتكلفة 4.3 مليارات دينار.

تفاصيل (ص15)

الجارالله: عودة سفراء دول الخليج إلى طهران مشروط

أعرب نائب وزير الخارجية خالد الجارالله عن تمنياته بعودة سفراء دول مجلس التعاون الخليجي إلى طهران مؤكدا ان هذا الأمر مشروط بسياسة إيران حيال المنطقة والتزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

وقال الجارالله إن سمو أمير البلاد قبل دعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي لزيارة مصر لكن حتى الآن لم يحدد موعدها ونأمل ان تتم قريبا.

ووصف تقرير وزارة الخارجية الامريكية الأخير بشأن حقوق الانسان في الكويت بأنه مجحف بحق الكويت ومنتسبي وزارة الخارجية موضحا انه خلال الفترة القريبة المقبلة ستكون هناك مراجعة دورية لملف حقوق الانسان في جنيف مشددا على أن الكويت ستتصدى لكل ما يمكن ان يسيء لهذا الملف.

وعن ترقية السفراء والتنقلات في وزارة الخارجية قال الجارالله إن الترقيات اعتمدها مجلس الوزراء مشيرا الى ان التنقلات ستتم قريبا وخلال أيام قليلة جدا سيتم الاعلان عنها.

تفاصيل (ص14)

زار بمعية ولي العهد مسجد الإمام الصادق واستقبل ملك الأردن وعزى رئيسي الإمارات وأمريكا

الأمير: وحدتنا الوطنية هي السياج المنيع لحفظ الأمن

سمو الأمير خلال زيارة مسجد الإمام الصادق

ومستقبلا الملك عبدالله الثاني

قام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ظهر امس وفي معيته سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله بزيارة إلى مسجد الإمام الصادق بمنطقة الصوابر.

وكان في استقبال سموه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حيث تفقد سموه أرجاء المسجد وذلك بعد الانتهاء من الترميمات والإصلاحات لكافة الاضرار إثر الهجوم الإرهابي الشنيع العام الماضي ثم قام حضرة صاحب السمو امير البلاد وسمو ولي العهد بالتوقيع على سجل التشريفات.

وقد تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد بالسلام على أهالي الشهداء الذين استشهدوا جراء الحادث الإرهابي الآثم مؤكدا سموه لهم ان وحدتنا الوطنية هي السياج المنيع لحفظ الامن وما يتحلى به المواطنون الكرام من روح وطنية سامية ومشهودة جبل عليها أبناء الكويت من محبة وتفان لوطنهم وولاء له سيصد بعون الله تعالى كافة الأعمال الإجرامية والإرهابية متضرعا سموه إلى المولى عز وجل أن يتغمد ارواح الشهداء بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلبس المصابين ثياب الصحة والعافية وان يحفظ الكويت العزيزة واهلها الأوفياء من كل شر ومكروه ويديم عليها نعمة الامن والاستقرار.

كما أشار سمو ولي العهد إلى أنه وبعد مرور عام على هذا الحدث الجسيم الذي لحق بمسجد الإمام الصادق عليه السلام وما شابه من دمار وخراب نتيجة فكر ارهابي منحرف فإننا نحمد الله جميعا على إنجازه بفترة وجيزة وعودة الحياة إلى سابق عهدها كيد واحدة لنثبت وحدة الامة في مواجهة أي انحراف سائلين المولى عز وجل في هذا الشهر الفضيل أن يحفظ الكويت من كل مكروه وأن يوحد جهودهم لما فيه خير وسلامة الأرض واستقرارها مؤكدا سموه أن الشعب الكويتي قيادة وحكومة وشعبا أسرة ويد واحدة في السراء والضراء.

هذا وأدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهما الله الصلاة في المسجد.

رافق سموه خلال الزيارة سمو الشيخ ناصر المحمد ووزير شؤون الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الأحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

من جهة أخرى استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد. وبعث حضرة صاحب السمو امير البلاد برقية تعزية الى اخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة عبر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد الطيار ومساعده من القوات المسلحة الجوية في دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة إثر سقوط مروحية عسكرية امس ضمن قواتها المشاركة في قوات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في عملية إعادة الامل سائلا المولى تعالى ان يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته وان ينزلهما منازل الشهداء ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء. كما بعث برقية تعزية إلى الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة أعرب فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا حادث إطلاق النار الذي وقع في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين مؤكدا سموه استنكار دولة الكويت وإدانتها الشديدة لهذا العمل الإرهابي الشنيع الذي ترفضه كافة الشرائع والقيم الإنسانية والتي استهدفت أرواح الأبرياء الآمنين وزعزعة أمن واستقرار البلد الصديق مجددا سموه موقف دولة الكويت الثابت في رفض الإرهاب بكافة أشكاله وصوره راجيا سموه للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء والعافية ولذوي الضحايا جميل الصبر. وقد تلقى حضرة صاحب السمو أمير البلاد اتصالا هاتفيا من أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة عبر سموه خلاله عن خالص تهانيه وأطيب تمنياته بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك سائلا المولى عز وجل أن يعيد هذا الشهر الفضيل على البلدين الشقيقين والشعبين الكريمين وعلى الأمتين العربية والإسلامية بوافر الخير واليمن والبركات وان يتقبل صيام الجميع وان يديم على سموه موفور الصحة والعافية.

وقد شكره سموه على هذه البادرة الكريمة التي تجسد عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين مبادلا سموه التهاني بهذه المناسبة العطرة ومتمنيا استمرار هذا التواصل الأخوي كما تلقى حضرة صاحب السمو أمير البلاد اتصالا هاتفيا من أخيه صاحب السمو فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان الشقيقة عبر سموه خلاله عن خالص تهانيه وأطيب تمنياته بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك سائلا المولى عز وجل أن يعيد هذا الشهر الفضيل على البلدين الشقيقين والشعبين الكريمين وعلى الأمتين العربية والإسلامية بوافر الخير واليمن والبركات.

وقد شكره سموه على هذه البادرة الكريمة التي تجسد عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين مبادلا سموه التهاني بهذه المناسبة العطرة ومتمنيا استمرار هذا التواصل الأخوي.

ومن ناحية اخرى كان حضرة صاحب السمو أمير البلاد قد استقبل بقصر دسمان عصر امس الاول أخاه صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق بمناسبة وصوله للبلاد في زيارة أخوية يقدم فيها التهاني لأخيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد بمناسبة شهر رمضان المبارك وذلك بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد.

وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الأخوية الطيبة التي تعكس عمق العلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين والعمل على تنميتها وتعزيزها كما تم بحث كافة السبل لدعم وحدة الصف العربي وبذل المزيد من الجهود لما فيه مصلحة الشعوب العربية والعمل العربي المشترك.

كما أقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد بقصر دسمان مأدبة افطار على شرف أخيه صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق وقد غادر البلاد مساء امس الاول الملك عبدالله الثاني.

ولي العهد استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد. وبعث سمو ولي العهد ببرقية تعزية الى اخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد الطيار ومساعده من القوات المسلحة الجوية في دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة إثر سقوط مروحية عسكرية امس ضمن قواتها المشاركة في قوات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في عملية إعادة الامل سائلا المولى تعالى ان يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته. كما بعث ببرقية تعزية إلى الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة ضمنها سموه خالص تعازيه ومواساته بضحايا حادث إطلاق النار الذي وقع في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ ناصر المحمد

وافق على عدد من تقارير لجنة حماية المال

المجلس يقر قانون المناقصات العامة ويحيله إلى الحكومة

وافق مجلس الأمة في جلسته أمس على قانون المناقصات العامة في مداولته الثانية واحاله الى الحكومة وسط تعهد حكومي باستعجال في اصدار اللائحة التنفيذية للقانون في أسرع وقت.
كما وافق مجلس الامة على عدد من تقارير لجنة حماية المال العام احدها عن الدراسة التي اعدها ديوان المحاسبة عن عقد ايجار قسيمة لانشاء مجمع للحرف والصناعات الصغيرة بالعارضية ودراسة اخرى عن املاك الدولة العقارية والاوامر التغييرية.
ووافق المجلس على الحساب الختامي وميزانية 5 جهات مستقلة هي بنك الكويت المركزي وبيت الزكاة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان الكويتي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية اضافة الى اقرار ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

افتتح رئيس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة امس الثلاثاء عند الساعة الثانية عشرة والنصف وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

المناقصات العامة

انتقل المجلس الى مناقشة المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن المناقصات العامة.

- عبدالله المعيوف: استغل وجود سمو رئس الوزراء لكي يستمع الى ما حدث امس الاول في الجلسة من ان وزير العدل لم يجب على اسئلتي وأسأل سمو الرئيس هل هذه سياسة حكومة أم سياسة وزير؟ والامانة العامة تقول لم تصل أي اجابات من وزير العدل وامس يقول لي ما راح اجاوب وسوي اللي تسويه.

- فيصل الشايع (رئيس اللجنة): هناك 11 تعديلا قدمت الى اللجنة ووافقت على 7 تعديلات فقط والمادة الثانية تم اعادتها كما كانت قبل الاستثناء.

واللجنة اعادت استثناء حفر الآبار النفطية من الخضوع الى قانون المناقصات بعد ان كان المجلس قد صوت على استثنائه في المداولة الاولى.

- د. يوسف الزلزلة: السبب في تقديم التعديل اننا نتكلم عن مجلس ادارة يختلف عن اي مجلس ادارة طبيعة عمل لجنة المناقصات مختلف ولا نريد ان مجلس الادارة يعشعش 4 سنوات ويعرف المداخل والمخارج ومن تجارب الحكومة والشركات مع مجلس الادارة كهذا فهناك مشاكل تواجههم في التعيينات التي قد تطول الى 8 سنوات وارجو من اللجنة ان تعود الى الرأي الاول ان يكون هناك سنتان.

- فيصل الشايع: رأي اللجنة جاء بناء على ان كل المجالس في كل الجهات تكون مدتها واحدة والاقتراح 4 سنوات غير قابلة للتجديد لمدة سنتين لمدة واحدة.
ونحن كلجنة نرى ما انتهت اليه اللجنة لكن القرار للمجلس.

- خلف دميثير: كان لي وجهة نظر لكن اقتنعني د. يوسف الزلزلة ولكن عندما يستمر مجلس الادارة

التتمة ص04

المعيوف: عدم الرد على الأسئلة البرلمانية سياسة حكومة أم سياسة وزير العدل فقط؟

الشايع: 11 تعديلا على قانون المناقصات العامة واللجنة وافقت على 7 منها

الغانم: الشعب الكويتي ضرب أروع الأمثلة على تلاحمه وتماسكه

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان الشعب الكويتي ضرب في كل المحطات والمفاصل التاريخية التي شكلت تحديا لكيان الوطن أروع الامثلة على تلاحمه وتماسكه ووقوفه صفا واحدا خلف قيادته السياسية.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الاولى للتفجير الارهابي الذي ضرب مسجد الامام الصادق وأسفر عن سقوط 27 شهيدا إننا ما زلنا وبعد عام كامل نتذكر الوقفة البطولية الاستثنائية للشعب الكويتي العظيم وما زالت أصداء كلمة (هذولا عيالي) التي اطلقها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله من موقع الحدث ترن اصداؤها في مسامع كل العالم.

وأضاف الغانم: لقد أراد الارهاب الاسود أن يجعلها فتنة وفرقة فإذا بها ملحمة كويتية وتجليا وطنيا جسده الكويتيون صغارا وكبارا رجالا ونساء شعبا وقيادة.

وقال الغانم في تصريحه: لقد قال الشعب الكويتي كلمته في التاسع من رمضان الماضي مدوية منذ اللحظة الاولى من الهجوم الارهابي الغادر والبشع مرورا بتشييع شهدائنا في المقبرة والصلاة عليهم انتهاء بمشهد العزاء المهيب الذي أقيم في مسجد الدولة الكبير بحضور كل الكويتيين وعلى رأسهم سمو الامير وسمو ولي العهد وأعضاء مجلس الامة والحكومة والكويتيين كافة من مختلف الاطياف والاجناس والاعمار.

وقال الغانم: ونحن في مثل هذا اليوم وبمناسبة الذكرى الاولى للتفجير الدامي لمسجد الصادق ندعو الباري جلت قدرته ان يتغمد شهداء الكويت بواسع رحمته وغامر لطفه وأن يلهم ذويهم ومحبيهم والشعب الكويتي الصبر والسلوان.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي د. أمل القبيسي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد طيار ومساعده من سلاح الجو الاماراتي لدى سقوط مروحيتهما التي كانت تشارك في عملية اعادة الامل في اليمن.

وقال الغانم في برقيته إننا نسأل الله تعالى ان يتغمد الشهيدين بواسع رحمته وان يلهم ذويهما ومحبيهما والشعب الاماراتي الشقيق الصبر والسلوان.

الزلزلة: نرفض تعيين مجلس المناقصات 4 سنوات قابلة للتجديد ونطالب بتخفيضها إلى سنتين

مجلس إدارة المناقصات 7 أعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة

حوار حكومي نيابي على هامش الجلسة

خلف دميثير متحدثا

دميثير: استمرار مجلس الإدارة 4 سنوات يعطي أعضاءه خبرة أكثر

حماد: وافقنا على استبعاد حفر الآبار النفطية من المناقصات في المداولة الأولى فكيف تعدله اللجنة مرة أخرى؟

العمر: تقييم الملاءة الحالية للشركة ليس من اختصاص لجنة المناقصات

عبدالصمد: تقديم الملاءة المالية مهم جدا في أي مناقصة حتى لا تتعثر الشركات في التنفيذ

خليل أبل: يجب تسمية من يقيم الملاءة المالية للشركة في المناقصات

تتمة المنشور ص03

4 سنوات يكون نضج ولا يمنع الاستعانة بهم وبخبرتهم.

- كامل العوضي: المفروض اول مجموعة يظلون 6 سنوات!

- جمال العمر: بعض الاحيان ممثل الجهة لا يستمر بمكانه لأنهم لم يجددوا له فلا بد من التعديل على القانون بأن يكون النص ممثل الجهة وليس الشخص بنفسه.

- فيصل الشايع: تم اجراء التعديل على المادة 31 بحيث يشترط فيمن يتقدم للمناقصة ان يقدم ما يثبت ملاءته المالية وقدرته على الإيفاء بشروط المناقصة وطلبات المشروع.

- جمال العمر: اذا الجهة اخلت بشروط المناقصات فالمشكلة في الشركة وهذا سوء تقييم من الجهة نفسها ويجب محاسبتها.

- د. يوسف الزلزلة: هناك سوء فهم فقد يكون رأسمال الشركة مليونا والمشروع بعشرة ملايين فهذا ليس معناه انها غير قادرة على التنفيذ فأرجو ازالة هذه الفقرة 3 من المادة 31 لأنها تعيق تنفيذ المشاريع.

- خلف دميثير: مسألة التأكد من الوضع المالي شيء بسيط فمن السهل ان تتأكد لجنة المناقصات من الملاءة المالية للشركات وقدرتها على التنفيذ.

- سعدون حماد: وافقنا على استبعاد حفر الآبار في المداولة الأولى فكيف تعدل اللجنة في المداولة الثانية؟

وطالب النائبان سعدون حماد وفيصل الكندري بإيضاح مِن قدِم المقترح بتعديل المادة بعد تصويت المجلس فيما بين النائب فيصل الشايع ان الحكومة هي من تقدم بالتعديل.

- الرئيس مرزوق الغانم: المجلس يتعامل الآن مع تقرير اللجنة التكميلي وتعديل المادة تم في اللجنة سواء قدم التعديل من اللجنة او الحكومة او غير ذلك.

- عدنان عبدالصمد: هذه المادة مهمة جدا وهناك ممارسات من قبل بعض الشركات التي ليس لديها ملاءة مالية تقوم بمناقصات بعشرات الملايين وقضية الملاءة المالية مهمة بل قضية تاريخ المناقص مهمة لأن هناك شركات متعثرة وترسى عليها المناقصات.

- د. يوسف الزلزلة: هناك بعض المناقصات مثلا شركة رأسمالها مليون وتقدمت بمناقصة تكلفتها 5 ملايين ولكن لديها ضمانات مالية من البنوك ولكن هل الشركات المتعثرة دائما تعطى مناقصات؟

- خليل عبدالله: الملاءة المالية شيء مهم جدا لكن من يحدد الملاءة

التتمة ص05

الخميس يسأل عن دمج مكتب الإنماء الاجتماعي

علي الخميس

وجه النائب علي الخميس سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: نظرا لتوجه الحكومة وبتعليمات من سمو رئيس مجلس الوزراء في دمج المؤسسات والجهات ذات الطبيعة المتشابهة لتقليص المصروفات يرجى تزويدى بالآتي:

- هل لديكم توجه حقيقي في دمج مكتب الإنماء الاجتماعي التابع لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والذي تشرفون عليه طبقا لمرسوم انشائه بأي جهاز حكومي آخر؟ لاسيما خلوه حاليا من أي قيادات تديره؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما هي المهام الملحة الموكلة لمكتب الإنماء والتي لا يمكن دمجها بأجهزة أخرى في وزارة الشؤون الاجتماعية أو الصحة أو غيرهما؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هو تصوركم لهذا الدمج؟

- مصاريف مكتب الانماء الاجتماعي منذ انتقاله الى ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء وحتى تاريخه مع توضيح اهمية كل بند لهذا الصرف؟

- هل يمارس مكتب الإنماء الاجتماعي أدوار تتجاوز حدود صلاحياته التي حددها له مرسوم إنشائه؟ وما هو المبرر القانوني لممارسة مكتب الانماء لمهام وظيفية كرعاية الطفل والشيخوخة والمعاقين وغير ذلك ممن لم يحددها مرسوم انشائه ضمن صلاحياته بشكل صريح وهي موكلة لأجهزة حكومية أخرى بعضها صادر بها قوانين صادرة من مجلس الأمة؟

- هل قمتم بإصدار لائحة تنفيذية لمرسوم إنشاء مكتب الإنماء الاجتماعي؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما هو مبرركم القانوني في ذلك؟

- هل لديكم نية في ترشيح قيادات في مكتب الانماء الاجتماعي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هي أسبابكم في هذا الترشيح رغم توجه الدولة العام في دمج الهيئات ذات الأعمال المتشابهة وهي الحالة التي عليها مكتب الانماء الاجتماعي مع مهام وزارة الشؤون الاجتماعية على سبيل المثال؟

العبدالله: نتعهد بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات في وقت قصير

رئيس الوزراء ووزير التربية ووزير الصحة

العبدالله متحدثا

العبدالله يطالب بإعادة النظر في المادة 83 ثم يسحب تعديله بعد بيان وجهة نظر اللجنة

فيصل الكندري: نطالب الحكومة بالاستعجال في تنفيذ قانون المناقصات العامة

الحويلة: نشكر رئاسة المجلس على دعم قانون المناقصات ونتمنى الاستعجال في لائحته التنفيذية

الشايع: تعديلات قانون المناقصات حققت العدالة التي نصبو جميعا إليها

الطريجي: نتمنى أن تلتزم الحكومة بالتوصيات التي تصدرها لجنة حماية المال العام

تتمة المنشور ص04

المالية هل يجوز لي كشركة ان أذهب إلى لجنة المناقصات وأكشف لها عن حساباتي؟

- د. يوسف العلي وزير التجارة: هنا خطأ في الصياغة فتستبدل كلمة يتقدم بكلمة يقدم

- مادة 54: يجوز للمجلس قبول العطاء الواحد اذا كان مطابقا للشروط ومناسبا من حيث السعر ويعتبر العطاء وحيدا ولو قدمت معه عطاءات اخرى مخالفة للشروط ومع ذلك يجوز للمجلس بموافقة ثلثي اعضائه الحاضرين اعادة طرح المناقصة واذا لم يقدم غير عطاء وحيد في هذه الحالة يبحث الجهاز أسعاره ومدى ملاءمته ويبت فيه بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الحاضرين.

- الشيخ محمد العبدالله: الحكومة تطلب النظر في المادة 83 فقرة ثانيا واعادة تثبيتها في المادة 35 كفقرة ثانية وتتحدث عن آلية طرح المناقصات ثم سحب الوزير تعديله بعد بيان وجهة نظر اللجنة.

- جمال العمر: تقدمت بتعديل لكنني كنت لاهيا مع وزير الصحة على قانون المتقاعدين كلمة غير مبررة عائمة.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية للمشروع بقانون بشأن المناقصات العامة وكانت النتيجة كالتالي 40 موافق و1 غير موافق:

أحمد لاري: في ختام اقرار قانون المناقصات الجديد فانني اود ان اسجل للتاريخ قصة هذا الانجاز المهم والنوعي وان ادون أسماء من ساهم به ففي سنة 1986 بدأت المحاولة الاولى للحكومة لتعديل قانون المناقصات رقم 37 لسنة 1964 ولم تستمر نظرا لحل المجلس في نفس السنة وفي سنة 1996 اعادت الحكومة المحاولة بعد التحرير لتعديل القانون وصدر المرسوم رقم 2000/64 بإحالة مشروع القانون الى مجلس الامة وكان يتكون من 40 مادة والذي تم استرداده من قبل الحكومة بعد ذلك.

ومن سنة 2000 الى 2008 تم مراجعة مشروع القانون من قبل لجان عدة.

وفي عام 2008 تم تشكيل لجنة لإعادة النظر بمشروع القانون وقدم المشروع المعدل من 65 مادة وتم تداول هذه المواد بين الجهات الحكومية ذات الصلة.

وتم تقديم مرسوم رقم 145 لسنة 2010 لمشروع قانون جديد للمناقصات يتكون من 50 مادة وجرى بعدها تداول ودراسة المشروع وتم ايضا تقديم اقتراحات عدة الى مجلس الامة الموقر ومنها مقترحي الشامل الاخير وبعد ذلك وبعد هذه الجهود الكبيرة والتي استمرت 30 سنة تم اليوم بحمدالله صدور هذا القانون الذي سيشكل نقلة نوعية في الإسراع بانجاز وترسية المناقصات وبمزيد من الشفافية والعدالة.

ولابد من تسجيل اسماء كل من ساهم في انجاز هذا القانون وهم:

مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الامة حاليا ورئيس اللجنة المالية في 2012 وكنت مقررا للجنة وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح والشيخ محمد العبدالله المبارك وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وهند الصبيح وزيرة التخطيط وأنس الصالح وزير المالية فيصل الحجي والوزراء المعنيون بالسابق ورئيس اللجنة المالية الاخ فيصل الشايع ومقرر اللجنة المالية الاخ محمد الجبري واعضاء اللجنة جميعا.

والمستشار فيصل الغريب امين سر اللجنة وفواز العدواني مدير الادارة القانونية ومحمد قرني المستشار بالمناقصات ونايف المعوشرجي امين سر ورئيس لجنة المناقصات وامناء السر السابقون في لجنة المناقصات السادة:

حمد الرميح وسليمان البريه ود. عادل الزامل والذي كان له دور فعال في اعطاء الاستشارات في المقترح الاخير ونسجل الدور المهم للامانة العامة لمجلس الامة واحلام القلاف مساعد رئيس قطاع اللجان ود. عزيزة الشريف مستشارة اللجنة المالية ود. هالة الحميدي مدير مكتب اللجنة المالية والاخوات من فريق اللجنة المالية وزينب الزنكوي وأمل الملا وكل من قدم مقترحات او تعديلات من السادة الاعضاء سواء في المجلس الحالي او المجالس السابقة.

- فيصل الكندري: نشكر مقرر واعضاء اللجنة المالية ونشكر اعضاء لجنة المناقصات وعلى رأسهم الشيخ محمد العبدالله ونطلب من الحكومة الاستعجال في تنفيذه فورا.

- د. محمد الحويلة: أشكرك الاخ الرئيس على دعمك لهذا القانون الذي نحتاجه لحفظ حقوق الاطراف المناقصين والمنفذين لهذه المشاريع ونشكر الوزير العبدالله على تبني المشروع ونرجو ان يتم الاستعجال في لائحته التنفيذية.

فيصل الشايع

- فيصل الشايع: نشكر الجميع رئيسا واعضاء المجلس وكذلك اعضاء اللجنة ويكتب للمجلس وكل العاملين باللجنة وكل الشكر لجهودهم على القانون الذي اصبح به عدالة وشفافية.

- الشيخ محمد العبدالله: في أول اسبوع من تعييني كباحث سياسي في الامانة العامة لمجلس الوزراء تم تكليفي باعداد مذكرة عن فروع القانون بالمناقصات وكان هذا عام 95 والآن وأقر ولله الحمد تم إقراره والشكر واجب لكل من ساهم في هذا الانجاز التاريخي.

الشكر واجب لكل من ساهم وعلى رأسهم الاخ رئيس المجلس مرزوق الغانم عندما كنت رئيسا للجنة المالية والآن ساهمت الاخ الرئيس بانجاز هذا القانون.

ونشكر اللجنة واعضاءها من اجل جهودهم للخروج بهذا المشروع الكبير في الوقت ونتعهد بإصدار اللائحة التنفيذية للمشروع في وقت قصير لينعكس على الاقتصاد الوطني.

تقارير لجنة حماية المال العام

انتقل المجلس الى تقارير حماية المال العام عن

- مجمع الحرف الصغيرة

وأملاك الدولة العقارية والأوامر التغييرية والتسويات الودية

التتمة ص06

عبدالصمد: سعينا لترشيد أكثر في الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط

وزير المالية في حوار مع النائب عادل الخرافي

عدنان عبدالصمد

سيف العازمي: نتعهد بالانتهاء من التحقيق في ملف الحيازات الزراعية خلال العطلة البرلمانية

الزلزلة: أغلب مستشاري الجهات الحكومية وافدون رغم أننا نمتلك كفاءات وطنية

خليل أبل: الحكومة تقف مكتوفة الأيدي عندما نتحدث عن تنويع مصادر الدخل

الخرافي: أؤيد حل جميع الهيئات التي لا تحقق أرباحا وتوفر ميزانيتها ذاتيا

الصالح: وزارة المالية بصدد تكليف جهة عالمية لتحديد العجز لاكتواري في التأمينات

تتمة المنشور ص05

بالجهات الحكومية وناقلات النفط وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب وتطور أوضاع الأموال المستثمرة وملفات قضايا المال العام.

د. يوسف الزلزلة أقترح أن يشرح المقرر التقارير وتحال مباشرة الى الحكومة ومن ثم ندخل في الميزانيات.

وموافقة عامة.

- د. عبدالله الطريجي: اول تقرير بالدراسة التي اعدها ديوان المحاسبة عن عقد قسيمة لمجمع الحرف وأحيل من رئيس مجلس الامة السابق بتاريخ 2006.

بالنسبة لهذ الموضوع انتهى بصدور حكم يفسخ العقد بين هيئة الصناعة وشركة الوسيلة والموضوع انتهى وهناك عدد من التوصيات.

وثاني تقرير بشأن املاك الدولة وانتهينا منه وبه توصيات وثالث تقرير بشأن ناقلات النفط وبه ايضا توصيات والتقرير الرابع يتعلق بجلسات الختامي لهيئة التطبيقي لعدم تحصيل المستحقات على بعض المعاهد واصدرت اللجنة توصيات. والتقرير الخامس عن تطور الاوضاع المستثمرة في ضوء ملاحظات ديوان المحاسبة منذ 2010 وخرجنا بعدد من التوصيات ونتمنى من وزير المالية ان تكون التوصيات محل اهتمام والتقرير السادس ملفات قضايا المال العام موضح عدد القضايا والتوصيات التي انتهت لها اللجنة واتفقنا على تزويد اللجنة بالبيانات ونتمنى من الوزير الاهتمام بالتوصيات.

وكل هذه التقارير منذ 2004 واسجل شكري لجميع اعضاء اللجنة واعضاء مكتب اللجنة ونشكر الوزراء على تعاونهم مع اللجنة.

- سيف العازمي: اشكر الاخوان على حل جميع القضايا منذ 2004 و2005 وانجز المجلس جميع المعاملات التي تتعلق بالمال العام واحلنا قضايا الديزل وشل الى النيابة وسوف نعاهد الشعب بأن نكون عند حسن ظنه وسوف نحيل جميع القضايا الى المال العام ونعدكم بأن خلال هذا الصنيف لتسكير ملف الحيازات الزراعية.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على ما انتهت عليه اللجنة في تقاريرها؟ (موافقة عامة)

تقارير لجنة الميزانيات

انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الميزانيات بشأن الآتي: وتفاصيلها كالتالي:

- عدنان عبدالصمد: الاخ رئيس المجلس باسمي ونيابة عن اخواني اعضاء اللجنة اتقدم بالشكر لرئيس المجلس لما لمسناه من دعم متواصل للجنة ونشكركم على الثقة التي اوليتموها شخصيا واشكر اعضاء اللجنة وجهودهم والمتمثلة في عقد 73 اجتماعات مكتمل النصاب اضافة الى 8 اجتماعات فرعية واشكر المكتب الفني من مستشارين واعضاء المكتب ابناؤكم الذين يستحقون منكم كل الثناء رغم تأخر الحكومة في ارسال بعض الميزانيات لم تصل الى الان ابناؤكم الشباب هم نوار الرمضان وعبدالعزيز المري وبدرية العتيبي ويوسف عبدالمنعم ونشكر المستشارين ورئيس مساعد قطاع اللجان لما لهما من جهد في اعداد التقارير لقد حتم علينا انخفاض اسعار النفط والعجز الذي قدر بـ 12 مليار دينار فكنا نسعى جاهدين لترشيد اكثر من الميزانية لكن وجدنا انها لا تعكس ما نبه اليه سمو الامير حيث ان التقديرات لم تكن في مستوى الطموح لعدم تعاون بعض الجهات الحكومية.

ولقد حرصنا نبين في كل تقرير المآخذ والملاحظات التي تمت دراستها بشكل مستفيض على ضوء تقارير ديوان المحاسبة لقد حرصنا في اللجنة بدلا من الفرق ان نسعى لاستكشاف وتفعيل الرقابة المرئية التي لا تعطل الاعمال واستكمالات للجلسة التاريخية الاولى التي آتت أكلها من حيث تصويب الملاحظات فانه بدعم من رئيس المجلس فانه جار التنسيق مع الرئيس لعقد الجلسة الثانية نتيجة للابحاث التي تمت في الجلسة الاولى.

وذلك لتدارس سبل تقليل الروتين الحكومي وتبسيط اجراءات الدورة المستندية واضافة لاقتراح لجنة برلمانية مشتركة لتبين ربط مخرجات التعليم بسوق العمل كل ميزانية بها ملخص وهناك ملف يشمل كل ملخصات التقارير واتوجه لكم ولجميع الاعضاء بالشكر والتقدير املا ان نكون على قدر المسؤولية التي حملتمونا إياها.

- الرئيس مرزوق الغانم: نشكر الاخ عدنان عبدالصمد ونشكر كل اعضاء اللجنة على كل ما بذلتموه من جهد.

د. يوسف الزلزلة: هناك مجموعة من الامور المرتبطة بعمل اللجنة ونشكر اللجنة على هذا الجهد والرائع بنك الائتمان مع انها جهة تخدم الكثير من الشباب الا انه من الواضح ان المرأة الكويتية لم تأخذ حقوقها كاملة فيما يخص السكن وهناك مشاكل تعاني منها المرأة واتمنى ان يقدم مشاريع حكومية لحل قضية اسكان المرأة.

وميزانية بنك الكويت المركزي من المفترض ان يكون جهة تساعد البنوك على حل مشاكلها مع المتعثرين وهنا كشركات ومواطنين لديهم ديون عند البنوك اتمنى من البنك المركزي والوزير ان يعطي توجيهاته بانه اذا كان هنك متعثرون ماليا فهناك بند يتيح للبنوك التعامل مع المديونيات يساعد البنك ويساعد المدينيين.

وهناك درجات اعطيت للجهات لتعيين الكويتيين لكن يمر سنوات ولا يتم تعيين كويتيين وتمر الميزانية دون ان يتم تعيين.

اغلب مستشارين الجامعات الحكومية غير كويتيين فنرجو التأكيد على تعيين مستشارين في الجهات الحكومية.

- د. خليل أبل: عندما نتكلم عن العجز في الميزانية ومحاولة تقليله فنحن للأسف نعتمد على جزء واحد او مورد واحد وعندما نتحدث عن مصادر الدخل فالحكومة تقف مكتوفة الايدي لانها عاجزة عن ايجاد بدائل للدخل حتى لا نتورط في الميزانية ومن المسؤول عن استشراف المستقبل في الكويت للعشرين سنة القادمة فهو مسؤولية جهاز في الدولة هل هو المجلس الاعلى للتخطيط؟ لا

عبدالله الطريجي: نتمنى أن تلتزم الحكومة بالتوصيات التي تصدرها لجنة حماية المال العام

سيف العازمي: نتعهد بالانتهاء من التحقيق في ملف الحيازات الزراعية خلال العطلة البرلمانية

عدنان عبدالصمد: سعينا لترشيد أكثر في الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط

د. يوسف الزلزلة: أغلب مستشاري الجهات الحكومية وافدون رغم أننا نمتلك كفاءات وطنية

د. خليل أبل: الحكومة تقف

التتمة ص07

سيف العازمي

مطالبات نيابية بسد الشواغر الوظيفية في التأمينات الاجتماعية

د. يوسف الزلزلة متحدثا

جمال العمر

العمر: الجميع يعلم أن العجز المالي بسبب الإدارة السيئة والبيروقراطية

الدويسان: إهدار 300 وظيفة في التأمينات بسبب سوء التنظيم

عبدالصمد: طالبنا وزارة المالية بعدم الاعتماد على تقديرات مؤسسة التأمينات فيما يخص العجز الاكتواري

الطريجي: معظم مؤسسات الدولة تعاني من سوء إدارة

حمدان العازمي: الحكومة لم تتعظ من السرقة التي حدثت في التأمينات عن طريق العمولات

تتمة المنشور ص06

مكتوفة الأيدي عندما نتحدث عن تنويع مصادر الدخل

- جمال العمر: الحكومة تقر هيئات وثاني يوم تدمجهم وبعد المناقشة تقر الميزانية وندفع فلوسا وخلاص هذا تبرئة ذمة؟ الكل عارف ان هناك عجزا بسبب التعيينات والادارة السيئة والبيروقراطية والروتين.

المشكلة ليست بالهيئات ولكن بالاشخاص لماذا لا تكون هناك محاسبة على عدم تعيين الكويتيين؟ ولماذا لا يتم تعيين وتسكين درجات الكويتيين؟

الحكومة تعين من تشاء ولا نريد المحاسبة ولا نجرؤ على المحاسبة وفي النهاية لا نستطيع عدم اقرار الميزانية.

- عادل الخرافي: نحن الدولة الوحيدة المتميزة في الرعاية السكنية للمواطنين لكن الى متى هذا الروتين اين الابداع؟ يجب ان نضع في الاعتبار في المدن الجديدة حجم البيت وارتفاعه والعودة لبيت الحمولة امر جيد.

هيئة الاسكان تحتاج الى دعم وهناك افكار جديدة لكن لا احد يستخدمها.

هيئة الطرق هذه ثاني سنة لم تأخذ دورها لأن هناك اقطابا لا تريد اعطاء للهيئة دورها نحن عندما وضعنا الهيئة لكي تفكنا من الزحمة ولكن احد الوزراء في الحكومة السابقة خلقها عظيمة لابد ان نخرج من الفكر الروتيني.

- فيصل الدويسان: اشيد باللمسة الابوية الحانية لصاحب السمو امير البلاد بادائه الصلاة في مسجد الامام الصادق اليوم في الذكرى السنوية الاولى على التفجير.

ان هذه الرسالة ليست موجهة للداخل فحسب بل موجهة للعالم والتسامح والمحبة هو عنوان لاي قيادي ناجح يقود امنه ورسالة للعالم الاسلامي الذي يقتتل على تفاهات وبذهاب سمو الامير الى مسجد الامام الصادق لحظة التفجير بعث برسالة وبذهابه يفتتح المسجد بعث برسالة اقوى لمن القى السمع.

وهل آن الاوان لحكومتنا الرشيدة ان تعطي مفهوما آخر للموازنة ان الامن المفهوم التقليدي واقع الحال ان الوزارات تبالغ في تقدير احتياجاتها من خلال ارقام فلكية لا تعيد عن الواقع وكثير من هذه الاموال العامة تذهب بغير جدوى بسبب عدم التنسيق بين وزارات ووجهات الدولة.

التأمينات لديها 300 وظيفة واهدرتها بسبب سوء التنظيم في الوقت الذي يعاني منه اولادنا من البطالة وآن الاوان ان تقدم الحكومة مفهوما جديدا للموازنة وهناك دوارات تتشابه وآن الاوان ان ندمجها مع بعضها البعض.

- سعدون حماد: العجز الاكتواري الاخير في التأمينات يقولون اذا رحنا للطريقة المغلقة تؤدى الى عجز الميزانية مليار دينار واذا استخدمنا الطريقة المفتوحة تؤدى الى ارباح 6 مليارات فلماذا نذهب الى الطريقة المغلقة ولماذا عوائد التأمينات 5 % واقل شركة 10 % ووضعوا 10 مليارات في البنوك ولم يحددوا في اي بنك.

والهيئة العامة للطرق تلاحظ ان وزارة الاشغال تتمسك بأن تكون مشاريع الطرق لديها فلماذا يتمسك وزير الاشغال بمشاريع الطرق؟

مشاريع الاسكان 45 مشروعا و11 مشروعا فقط نسبة الانجاز بتكلفة 4 مليارات دينار ولم يعرف منها الا 16 %.

- عدنان عبدالصمد: بالنسبة للعجز الاكتواري المغلق لا يأخذ الداخلين الى سوق العمل والعكس في العجز الاكتواري المفتوح وهذه وذاك لم نقنع بها وعلى وزارة المالية ان تستعين بالعجز الاكتواري الدقيق وتعطي لنا ما هو الصحيح هل المغلق او المفتوح هناك بنكان تضع فيها مؤسسة التأمينات الاجتماعية واللطيف ان احد البنوك رئيس البنك هو مدير مؤسسة التأمينات السابق ومودع بالبنك مليار دينار واوصينا بتوزيع اموال التأمينات على جميع البنوك بالتساوي.

- سعدون حماد: هل بلغوكم بحجم المبالغ التي استولى عليها المدير العام السابق للتأمينات؟ وهناك في التأمينات 300 وظيفة شاغرة.

- عبدالله الطريجي: اتمنى من رئيس اللجنة ان يحظى جميع العاملين بمكتب اللجنة بالتكريم هناك سوء ادارة في اكثر من مؤسسة في الدولة وعندما نجد هذا الكم من المخالفات نعرف ان سوء الادارة هو سبب رئيسي وعدم وجود محاسبة.

عندما اقررنا قانون المحاكمات التأديبية لابد من تفعيله.

جانب من جلسة أمس

ونتمنى ان تفعل الحكومة ملاحظة تعيين الكويتيين.

- حمدان العازمي: هناك مشكلة بالكاش بالتأمينات والمدير العام اذا مو قادر وعنده كاش ومع ذلك عنده عجز وهل التأمينات حققت أرباحا ام لديها عجز ونحن لم نتعظ من السرقة في التأمينات وكان عن طريق العمولات ومع الاسف رئيس التأمينات المفترض لا يعاد للمنصب لانه لا يملك القدرة على الادارة والحكومة تقول ما كان راضيا ويفترض لا يستلم مدير هيئة والحكومة تفتت وتشتت المجتمع.

- ياسر ابل وزير الاسكان: هناك احدى الملاحظات قالها الاخوان هو القبول بمخططات غير آمنة واوضح من هذه الملاحظة تعطى انطباعا غير صحيح عن عمل المؤسسة والمؤسسة قامت بكل الاجراءات التي تشرف على المخططات وتبين ان هناك 4 مخططات من اصل 20 مخططا وهي فقط غير آمنة.

- عدنان عبدالصمد: هذا تقرير ديوان المحاسبة ورودكم توصلوها الى الديوان ليعول تقريره والمؤسسة بها جهات استشارية افضل من المكاتب الاستشارية الاخرى.

- عدنان عبدالصمد: هذا تقرير ديوان المحاسبة وردودكم توصلوها الى الديوان ليعول تقريره والمؤسسة بها جهات استشارية افضل من المكاتب الاستشارية الاخرى.

- ياسر ابل وزير الاسكان: رد المؤسسة موجود بتقرير ديوان المحاسبة وانما الملاحظة تعطي

التتمة ص08

إقرار ميزانيات النقل والتأمينات والبنك المركزي والائتمان والسكنية وبيت الزكاة

جانب من جلسة أمس

تتمة المنشور ص07

انطباعا غير سليم والمؤسسة بحاجة الى تطوير كبير من الناحية الادارية وهذا ما نعمل عليه.

- وزير المالية أنس الصالح: نشكر لجنة الميزانيات ونشكر كل الجهات المالية المعنية بالميزانيات وفيما اثير عن ميزانية مؤسسة التأمينات فنشير الى:

- وزارة المالية كلفت جهة اكتوارية عالمية متخصصة لدراسة العجز الاكتواري وافضل السبل التقييمية.

- وهناك حجم سيولة كبير في المؤسسة والاداء المالي على السيولة تكون عوائدها منخفضة لكن سياسة التأمينات تستدعي وجود نسبة سيولة عالية.

- قمت بمخاطبة النائب العام اذا كان هناك اي علاقة بالموظفين في المؤسسة اقرباء المدير العام السابق والنائب العام خاطبنا بعدم وجود اي علاقة.

- حمدان العازمي: مع احترامنا وتقديرنا لوزير المالية لكن لم يتعهد بشيء لكن يفترض ان يتعهد بشيء.

- وجرى التصويت على الحساب الختامي وميزانية بنك الائتمان الكويتي وكانت النتيجة كالآتي:

حيث قدرت الايرادات 99 مليونا و500 الف والمصروفات 45 مليونا و900 الف.

موافقة: 37 عدم موافقة: 1: الحضور: 38

موافقة وتحال الى الحكومة بالتوصيات

2 - بنك الكويت المركزي: اولا الميزانية

- الايرادات 70 مليونا و585 الف دينار.

- المصروفات 50 مليونا و834 الف دينار.

- صافي الربح: 19 مليونا و50 ألف يضاف الى الاحتياطي العام.

وجرى التصويت نداء بالاسم على مشروعي الحساب الختامي وميزانية بنك الكويت المركزي وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 42 الحضور 42.

موافقة ويحال الى الحكومة بالتوصيات.

3- مؤسسة الرعاية السكنية أولا الميزانية

- الايرادات مليونان و410 آلاف دينار

- المصروفات 352 مليونا 357 الفا

- زيادة المصروفات عن الايرادات 349 و947 ألف دينار وتغطى من ميزانية الادارات والوزارات 2017/2016.

وجرى التصويت على مشروعي القانون بالحساب الختامي والميزانية لمؤسسة الرعاية السكنية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 40 عدم موافقة 2 الحضور 42

موافقة ويحال إلى الحكومة بالتوصيات

4- ميزانية بيت الزكاة

- الايرادات 114 ألف دينار

- المصروفات 23 مليون دينار و609 آلاف دينار

- زيادة المصروفات عن الايرادات 23 مليونا و495 الف دينار

وجرى التصويت على مشروعي الحساب الختامي في ميزانية بيت الزكاة وجاء النتيجة كالتالي:

موافقة 39 عدم موافقة 2 الحضور 41

موافقة ويحال للحكومة بالتوصيات الواردة بالتقرير

5- الهيئة العامة للطرق والنقل البري

- الايرادات 100 ألف دينار

- المصروفات 5 ملايين و91 ألف دينار

- نتائج الأعمال 5 ملايين و90 الف دينار

وجرى التصويت على الميزانية لهيئة الطرق وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 40 عدم موافقة 1 الحضور 41

موافقة ويحال للحكومة بالتوصيات الواردة

6 - مؤسسة التأمينات الاجتماعية:

- الايرادات 4 مليارات و624 مليونا و316 الف دينار.

- المصروفات مليار و777 مليونا و786 الف دينار.

- زيادة الايرادات عن المصروفات مليار و846 مليونا و530 الفا.

وجرى التصويت على المشروعين بالحساب الختامي والميزانية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة: 38 عدم موافقة: 3 الحضور: 41

موافقة ويحال الى الحكومة بالتوصيات الواردة بالتقرير.

- الرئيس مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ليوم غد الساعة الثانية عشرة ظهرا.

قانون التأمينات الاجتماعية

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري	✓		
2	أحمد الجسار	✓		
3	أحمد القضيبي	✓		
4	أحمد مطيع		✓	
5	أنس الصالح	✓		
6	بدر العيسى	✓		
7	جابر المبارك			
8	جمال العمر		✓	
9	حمدان العازمي		✓	
10	حمد الهرشاني			
11	حمود الحمدان	✓		
12	خالد الجراح	✓		
13	خلف دميثير			
14	خليل الصالح			
15	خليل أبل	✓		
16	راكان النصف	✓		
17	روضان الروضان			
18	سعد الخنفور	✓		
19	سعدون حماد	✓		
20	سعود الحريجي	✓		
21	سلطان الشمري	✓		
22	سلمان الحمود	✓		
23	سيف العازمي	✓		
24	صالح عاشور			
25	صباح الخالد			
26	طلال السهلي	✓		
27	عادل الخرافي	✓		
28	عبدالحميد دشتي			
29	عبدالرحمن الجيران			
30	عبدالله التميمي	✓		
31	عبدالله الطريجي	✓		
32	عبدالله العدواني	✓		
33	عبدالله المعيوف			
34	عدنان عبدالصمد	✓		
35	عسكر العنزي	✓		
36	علي العبيدي	✓		
37	علي العمير	✓		
38	علي الخميس	✓		
39	عودة الرويعي			
40	عيسى الكندري			
41	فارس العتيبي			
42	فيصل الدويسان	✓		
43	فيصل الشايع	✓		
44	فيصل الكندري	✓		
45	كامل العوضي			
46	ماجد موسى	✓		
47	ماضي الهاجري			
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص			
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا			
52	محمد العبدالله	✓		
53	محمد الهدية			
54	محمد الرشيدي			
55	محمد الجبري	✓		
56	محمد الحويلة	✓		
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري			
59	هند الصبيح	✓		
60	ياسر أبل			
61	يعقوب الصانع	✓		
62	يوسف الزلزلة	✓		
63	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	38	3	-

استندت إلى مخالفته صرف بدلات من دون الرجوع إلى ديوان الخدمة المدنية

الميزانيات ترفض الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

أنجزت لجنة الميزانيات التقرير التاسع بشأن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2015/2014.

- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

- تقارير وحدات الرقابة المالية عما اسفرت عنه الرقابة المسبقة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة عن النصف الأول من السنة المالية 2016/2015.

- مشروع القانون بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2017/2016.

وقدرت الايرادات في الحساب الختامي لسنة 2015/2014 بمبلغ 291.158.602 دك فيما بلغت المصروفات 24.645.757 دك في حين قدرت الإيرادات في الميزانية 2017/2016 بمبلغ 177.016.00 دك وسيبلغ الاحتياطي العام للصندوق بعد اقرار الحساب الختامي مبلغ 2.851.144 دك.

ومازال الصندوق غير جاد في تسوية ملاحظاته رغم موافقة مجلس الامة في دور الانعقاد السابق على ميزانيته بتعهد حكومي لتصويبها والجدول ادناه يبين الموقف الحالي في تسوية الملاحظات.

ورغم تبعية ادارة التدقيق الداخلي لاعلى سلطة إشرافية الا انها غير فعالة.

وسجل جهاز المراقبين الماليين 40 ملاحظة على تنفيذ ميزانية الصندوق كما تجدر الاشارة الى ان الاستمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة.

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

وتبين للجنة الميزانيات والحساب الختامي من واقعها العملي وجود لبس وخلط بين مفهومي القروض التي يقرضها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لحكومات الدول الشقيقة والصديقة وبين المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الاخرى مع وجود اعتقاد سائد ان هذه المبالغ المدفوعة بشتى المسميات تتحملها الميزانية العامة للدولة وهو مفهوم غير صحيح بتاتا حيث ان:

أ - القروض والمنح التي يقدمها الصندوق:

اسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في سنة 1961 برأس مال مقداره مليارا دينار وعلى مر تلك السنين تم استثمار هذا المبلغ ومن عوائد هذا الاستثمار اضافة الى رأس المال الصندوق يتم منح القروض والمنح للدول الشقيقة والصديقة وفق ضوابط معينة اي ان هذه القروض والمنح لا تحمل على الميزانية العامة للدولة نهائيا.

ب - المنح التي تقدمها دولة الكويت للدول الاخرى:

يدرج في ميزانية وزارة المالية سنويا مبلغ معين مخصص كمنح للدول الشقيقة والصديقة وهذه المنح فقط هي التي تتحملها الميزانية العامة للدولة وقد قدر لها في ميزانية السنة المالية الجديدة 266 مليون دينار وهذه المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت تسند الى الصندوق ليديرها ويشرف عليها.

كثرة المخالفات المالية والتحفظات على ما يشوب صرف المرتبات دون اعتبارات لقرارات الخدمة المدنية

سابعا: الملاحظة الأبرز في الجهة

عدم تنفيذ الصندوق لتوصية اللجنة والجهات الرقابية المتكررة بإنشاء مكاتب اشرافية له في الدول التي تمنح منحا مليارية او التي تقرض قروضا كبيرة للتأكد من سلامة الصرف فيها.

علما ان ديوان المحاسبة قد اشار مرارا إلى أن بعض المنح توجه خلافا لغرضها الاساسي وهناك تقرير مرسل للحكومة

التتمة ص ص10

14 توصية على الصندوق الكويتي للتنمية العربية

أصدرت لجنة الميزانيات في ختام تقريرها 14 توصية حول صندوق التنمية العربية جاءت كالآتي:

1 - التعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها وفق احكام القانون واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية جميع الملاحظات المسجلة على الصندوق في التقارير الرقابية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

2 - التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

3 - العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الصندوق بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

4 - ضرورة قيام مجلس ادارة الصندوق بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

5 - العمل على انشاء مكاتب اشرافية تابعة للصندوق ماليا واداريا وجعلها جزءا من هيكلها التنظيمي في الدول التي تمنح منحا مليارية بقرار من مجلس الوزراء لما له من اثر في حسن ادارة تلك المنح وتوجيهها في الاغراض المخصصة للمنحة مع وجود متابعة ادارية ومالية وزيارات ميدانية للتحقق من وجود المشاريع وتنفيذها على ارض الواقع وكذلك الدول التي تقرض قروضا كبيرة من قبل الصندوق وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

6 - ضرورة وجود ضوابط وشروط محددة للنقل من سلم الرواتب الى العقود الخاصة بعد العرض على ديوان الخدمة المدنية وبشروط واضحة حفاظا على الكفاءات الوطنية لدى الصندوق وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

7 - العمل على التخفيف من شروط القبول في برنامج تدريب وتأهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج من غير العاملين في الصندوق الكويتي لاتاحة الفرصة امام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالالتحاق بهذا البرنامج خاصة ان مثل هذه البرامج تساعد في تأهيل الشباب الكويتي بشكل مناسب لسوق العمل في القطاع الخاص وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

8 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الصندوق في طباعة اي مطبوعات خاصة به وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.

9 - يجب اعطاء الأولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات يرغب الصندوق في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام والمساهمة في ابراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

10 - الاخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة ان هناك شركات شاب تنفيذها لعقود حكومية سابقة اوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية مما يتطلب استبعادها تلافيا لتكرار تلك المخالفات.

11 - اعداد الصندوق لـ (قائمة سوداء) بالشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية الذين يثبت تعثرهم في انجاز مشاريع الصندوق كي لا تسند اليهم اعمال اخرى مستقبلا بالاضافة الى اعتماد آليات معينة تضمن حق الهيئة في فسخ عقودها مع من يثبت تعثره اثناء التنفيذ والرجوع عليه بكافة الاجراءات القانونية حفظا لحق الجهة والمال العام.

12 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى الصندوق لضبط شؤون التوظف لديه وفقا للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة ان الصندوق يعاني اختلالا واضحا في باب المرتبات.

13 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى الصندوق لضبط شؤون التوظف لديه وفقا للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة ان الصندوق يعاني اختلالا واضحا في باب المرتبات.

14 - مبادرة الصندوق في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعماله ورفعها الى الوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

استمرار رفض إنشاء مكاتب إشرافية تابعة لصندوق التنمية ماليا وإداريا

تتمة المنشور ص09

بهذا الشأن ويذكر بإسهاب هذه المآخذ وكانت هذه الملاحظة سببا في رفض اللجنة في دور الانعقاد السابق لميزانية الصندوق.

وبشكل عام فانه وفق رؤية ديوان المحاسبة الشمولية على مستوى الدولة فانه يرى ضعفا في نظم الرقابة على صرف بعض الاعانات الخارجية بلغ ما امكن حصره منها نحو 4 مليارات دينار.

الملاحظات العامة

كثرة المخالفات المالية والتحفظات والامتناعات على ما يشوب صرف باب المرتبات دون اعتبار لقرارات الخدمة المدنية ودون التقيد بالضوابط والتأشيرات الواردة في الميزانية والتي تعتبر جزءا من القانون.

كما ان ردود الصندوق على توصيات اللجنة والذي يؤكد فيها حرصه على الالتزام بتحفظات الميزانية تتناقض تماما مع واقع التقارير الرقابية.

الملاحظة الأبرز في الجهة

اوضحت اللجنة انها لم تعد تجد نقطة تلاق مع الصندوق في ظل استمراره السنوي بعدم تنفيذ توصيتها بإنشاء مكاتب اشرافية له في الدول التي تمنح منحا مليارية من حكومة دولة الكويت او التي تقرض قروضا كبيرة من قبل الصندوق للتأكد من سلامة الصرف فيها خاصة ان ديوان المحاسبة قد اشار غير مرة إلى ان بعض المنح توجه خلافا لغرضها الاساسي.

وكان رد الصندوق على هذه التوصية مخالفا لتوصيات مجلس الامة ولاشتراطات ومتطلبات الجهات الرقابية حيث اوضح الصندوق انه ارتأى ان يتبع اسلوبا جديدا في تنفيذ هذه المنح تتمثل في تعيين مكاتب استشارية كويتية متخصصة لادارة المشاريع بهدف التنسيق والمتابعة كجهة معاونة للصندوق بسبب كثرة العقود كما ان الصندوق لم يحبذ فتح مكاتب تمثله في سلطنة عمان ومملكة البحرين والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية لما لذلك من تبعات ادارية ومالية ستؤثر سلبا على فعاليته ويعيقه عن متابعة تنفيذ مشاريعه الاقراضية الاعتيادية.

وبينت اللجنة ان رد الصندوق على توصيتها بهذا الشأن وانتهاجه لاليات اخرى بخلاف ما اوصت به اللجنة والجهات الرقابية لم يأت بنتائج فعالة وشابها العديد من المآخذ اليت سجلها ديوان المحاسبة حيث:

1- تم تعيين مكاتب استشارية كجهة معاونة للصندوق في تنفيذ هذه المنح دون حصوله على الموافقات المسابقة قبل التعاقد معها.

2- تباين واختلاف تقارير تلك المكاتب الاستشارية في ادارة تلك المنح شكلا ومضمونا وكان من باب اولى توحيدها من قبل الصندوق ليعرف مدى نطاق الرقابة المطلوبة من تلك المكاتب.

3- مصادقة المكاتب على كافة العقود التي تقل قيمتها عن مليون دولار واحتفاظها بكافة أصول المستندات الخاصة بالصرف وعدم ارسالها للصندوق.

4- ازدواجية دور هذه المكاتب بين قيامها بمساعدة الدولة الممنوحة لها القرض او المنحة في اعداد طلبات السحب المالي من المنحة والمصادقة على تلك الطلبات وهو ما يثير العديد من التساؤلات.

تجدر الاشارة إلى ان هناك دراسة شاملة اعدها ديوان المحاسبة عن المساعدات والمنح التي يشرف عليها الصندوق تذكر باسهاب تلك المآخذ وتمت احالتها للحكومة بجلسة مجلس الامة المنعقدة بتاريخ 15 مارس 2016 وكانت هذه الملاحظة سببا في رفض اللجنة في دور الانعقاد السابق لميزانية الصندوق.

وتؤكد اللجنة على ما جاء في توصيتها السابقة من ضرورة وجود مكاتب اشرافية تابعة للصندوق ماليا واداريا وجزء من هيكلها التنظيمي للتأكد ان هذه الاموال تصرف فعلا علي الاغراض المخصصة للمنحة خاصة ان فترات تنفيذها طويلة وبمبالغ مليارية بل انها لا توجه اساس للغرض الذي من اجله منحت المنحة واستشهدت اللجنة بتجربة الصندوق في لبنان والتي كان لها الكثير من الفوائد في عملية حسن ادارة القرض الممنوح لها مع وجود متابعة ادارية ومالية للمشاريع.

وبشكل عام فانه وفق رؤية ديوان المحاسبة الشمولية على مستوى الدولة ككل فانه يرى ضعفا في نظم الرقابة على صرف بعض الاعانات الخارجية لبعض الدول الشقيقة والصديقة بلغ ما امكن حصره منها نحو 4.016.362.000 دينار (اربعة مليارات وستة عشر مليونا وثلاثمائة واثنين وستين الف دينار) ولا بد من احكام الرقابة عليها للتأكد من انها تصرف في الاوجه المحددة لها اذ يقتصر دور وزارة المالية على تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء وتحويل مبالغ الاعانة الى الجهات المستفيدة والتي هي بالاصل جهات حكومية خاضة لنظام الرقابة المالية الذي يقوم بدوره بالتحقق من عملية الصرف.

الملاحظات العامة

كثرة المخالفات المالية والتحفظات والامتناعات على ما يشوب صرف باب المرتبات دون اعتبار لقرارات الخدمة المدنية ودون التقيد بالضوابط والتأشيرات الواردة في الميزانية حيث:

سجل المراقب المالي 32 خالفة على الصندوق فيما يخص مصروفات الباب الاول بالاضافة الى 5 تحفظات و3 حالات امتناع تم تمريرها من قبل مدير عام الصندوق.

كما أن رد الصندوق على توصيات اللجنة متناقضة تماما مع التقارير الرقابية حيث اكد الصندوق التزامه بالتأشيرات الواردة في الميزانية وهي سنوية الا ان الحقيقة خلال ذلك ومن تلك التجاوزات:

أ- مخالفة الصندوق للمراقب المالي بالصرف على العقود الخاصة رغم حرص اللجنة على ضرورة وجود ضوابط وشروط محددة للنقل من سلم الرواتب الى العقود الخاصة بعد العرض على ديوان الخدمة المدنية وبشروط واضحة حفاظا على الكفاءات الوطنية لدى الصندوق.

ب- صرف بلات (بدل سكن - عقود خاصة - بدل اغتراب - تحمل نفقات سكن خبراء) دون الرجوع لديوان الخدمة المدنية.

ج- عدم السفر على متن الخطوط الجوية الكويتية بالمخالفة للقوانين بالاضافة الى اقتصار التعاملات مع شركة سفريات واحدة وبقيمة جاوزت 103.455 دينارا.

د- الهواتف النقالة مخصصة بالمخالفة للتعليمات.

هـ- المنح والمؤتمرات والخدمات الاعلامية والملتقيات.

لقطة من جلسة سابقة لمجلس الأمة

قرار اللجنة

بناء على الاسباب الآتية ذكرها:

1- استمرار عدم جدية الصندوق للسنة الثانية على التوالي في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة رغم موافقة مجلس الامة في دور الانعقاد السابق على الميزانية بتعهد حكومي لتصويب الملاحظات الا ان ردوده على تلك الملاحظات مازالت عند مضمونها السابق.

2- استمرار رفض انشاء مكاتب اشرافية تابعة للصندوق ماليا واداريا وجعلها جزءا من هيكلها التنظيمي له في الدول التي تمنح منحا مليارية بقرار من مجلس الوزراء او التي تقرض قروضا كبيرة من قبل الصندوق لضمان توجيه المبالغ في الغرض المخصص لها، وقيامه بدلا من ذلك بتعيين مكاتب استشارية بهدف التنسيق والمتابعة كجهة معاونة للصندوق ولم يأت هذا الاسلوب بنتائج فعالة وشابها العديد من المآخذ ذكرت مفصلا في هذا التقرير.

إضافة الى كل ما ورد في هذا التقرير بشكل مفصل، فقد انتهت اللجنة الى الآتي:

أولا: قرار اللجنة بشأن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى عدم الموافقة على الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وفيما يلي البيانات المالية للحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014:

أولا: الايرادات

بلغت الايرادات الاجمالية مبلغ 291.158.602 د.ك (مائتين وواحد وتسعين مليونا ومائة وثمانية وخمسين الفا وستمائة و دينارين فقط لا غير).

ثانيا: المصروفات

بلغت المصروفات الاجمالية مبلغ 24.645.757 د.ك (أربعة وعشرين مليونا وستمائة وخمسة وأربعين الفا وسبعمائة وسبعة وخمسين دينارا فقط لا غير) موزعة حسب الأبواب على النحو الآتي:

- الباب الأول: المرتبات

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 13.522.823 د.ك (ثلاثة عشر مليونا وخمسمائة واثنين وعشرين الفا وثمانمائة وثلاثة وعشرين دينارا فقط لا غير.

- الباب الثاني: المصروفات العامة

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 11.122.934 د.ك (أحد عشر مليوومائة واثنين وعشرين الفا وتسعمائة وأربعة وثلاثين دينارا فقط لا غير).

ثالثا: نتائج الأعمال

بلغ صافي الربح الناتج من زيادة الايرادات عن المصروفات مبلغ 266.512.845 د.ك (مائتي وستين مليونا وخمسمائة واثني عشر الفا وثمانماة وخمسة واربعين دينارا فقط لا غير) توزع بناء على الشرائح التدريبية التصاعدية كالآتي:

1- مبلغ 30.802.569 د.ك (ثلاثين مليونا وثمانمائة وألفين وخمسمائة وتسعة وستين دينارا فقط لا غير) تحول الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

2- مبلغ 235.710.276 د.ك (مائتين وخمسة وثلاثين مليونا وسبعمائة وعشرة آلاف ومائتين وستة وسبعين دينارا فقط لا غير) تحول الى الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ثانيا: قرار اللجنة بشأن ميزانية السنة المالية 2017/2016

1- بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى عدم الموافقة على مشروع ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بعد التعديل.

2- يقوم الصندوق بالرد كتابيا على ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد القادم وفقا للنموذج المرفق في التقرير وارساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي وفيما يلي تقديرات الميزانية بعد التعديل للسنة المالية 2017/2016:

أولا: الايرادات

تقدر الايرادات الاجمالية بمبلغ 177.016.000 د.ك (مائة وسبعة وسبعين مليونا وستة عشر الف دينار فقط لا غير).

ثانيا: المصروفات

تقدر المصروفات الاجمالية بمبلغ 26.827.000 د.ك (ستة وعشرين مليونا وثمانمائة وسبعة وعشرين دينارا فقط لا غير).

موزعة حسب الأبواب على النحو الآتي:

الباب الأول: المرتبات

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 15.462.000 د.ك (خمسة عشر مليونا واربعمائة واثنين وستين الف دينار فقط لا غير).

- الباب الثاني: المصروفات العامة

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 11.365.000 د.ك (أحد عشر مليونا وثلاثمائة وخمسة وستين الف دينار فقط لا غير).

ثالثا: نتائج الأعمال

يقدر صافي الربح الناتج من زيادة الايرادات عن المصروفات بمبلغ 150.189.000 د.ك (مائة وخمسين مليونا ومائة وتسعة وثمانين الف دينار فقط لا غير) وتوزع الارباح وفقا للمادة 3 مكرر من القانون رقم 25 لسنة 1974 باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي والمادة 30 من النظم الاساسي للصندق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

الميزانيات ترفض ميزانية كونا وحسابها الختامي وتطالب بتعديلها

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإجماع آراء أعضائها الحاضرين الحساب الختامي لوكالة الأنباء الكويتية وميزانيتها بعد التعديل.

واستندت اللجنة في رفضها على الأسباب الآتية:

1 - استمرار ملاحظات ديوان المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بشؤون التوظف رغم اعطاء وكالة الانباء الكويتية فرصة من قبل اللجنة لتسويته مع العلم ان هذه الملاحظات قابلة للتصويب لسهولتها وحلها بيد الوكالة نفسها لأنها غير مرتبطة بجهات حكومية اخرى وتحتاج الى قرارات تنفيذية لتصحيحها.

2 - استمرار قيام وكالة الأنباء الكويتية بإبرام عدد من العقود الخاصة لموظفيها ممن بلغوا نهاية السلم الوظيفي بعد تقديم استقالاتهم ليتم تعيينهم برواتب اعلى ومزايا مالية غير مغطاة قانونا من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية على ذلك وإفادة اللجنة بإفادات خاطئة حيال هذه الملاحظة من عدم رد ديوان الخدمة المدنية على مكاتبات الوكالة في حين ان المستندات المتوافرة للجنة توضح ان (ديوان الخدمة المدنية) لم يوافق أساسا على هذه العقود لعدم ملاءمتها.

3 - وجود اختلالات واضحة في باب المرتبات وتم ذكرها بإسهاب في هذا التقرير.

4 - عدم بذل الوكالة لجهود كافية لتنمية ايراداتها بخلاف ما أوصت به اللجنة ومجلس الوزراء ودعمهما لها في هذا المجال.

وذكر تقرير اللجنة انه بالنسبة للحساب الختامي فقد بلغت الايرادات الاجمالية مبلغ 639.394.709 دنانير.

وبلغت المصروفات الاجمالية مبلغا 13.345.897/019دينارا موزعة حسب الابواب على النحو الآتي:

الباب الاول - المرتبات:

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 11.673.516/897 دينارا.

الباب الثاني - المصروفات العامة:

كما بلغ التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية مبلغ 12.706.502/310 دينار.

أما بالنسبة لتقديرات الميزانية للسنة المالية 2017/2016 بعد التعديل فقد قدرت الايرادات الاجمالية بمبلغ 180.000 دينار. وقدرت المصروفات الاجمالية بمبلغ 16.023.000 دينار.

موزعة حسب الابواب على النحو الآتي:

الباب الاول - المرتبات:

قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 12.808.000 دينار.

الباب الثاني - المصروفات العامة:

قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 3.215.000 دينار.

ويقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية بمبلغ 15.843.000 دينار.

وأوضح تقرير اللجنة انه سبق ان بينت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ومنذ سنوات طويلة ضرورة قيام وزارة المالية بإعادة النظر في نوع ميزانيات بعض الجهات الحكومية الحالية لتحديد النوع الأنسب لميزانيتها واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة على قوانين انشائها والمبادرة بها الى مجلس الامة لاتخاذ اللازم.

مبنى وكالة الأنباء الكويتية «كونا»

ومن تلك الجهات الحكومية التي يجب تعديل نوع ميزانيتها وكالة الانباء الكويتية إذ إن الضوابط المبينة في المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها لا تنطبق علي ميزانية الوكالة كما ذهب اليها المشرع في تعريف الجهة المستقلة إذ إن الميزانية المستقلة تمنح لمن يباشر نشاطا اقتصاديا وتغلب عليه الاعتبارات التجارية وهذا الوصف لا ينطبق على وكالة الانباء الكويتية بتاتا.

كما ان ايرادات الوكالة ما زالت دون تطور ملموس ولم تتعد تقديراتها الـ180 الف دينار لسنوات وتكشف بيانات الحساب الختامي ان ايرادات الوكالة المحصلة فعليا لا تغطي إلا نسبة قليلة من مصروفاتها لا تتعدى 4% من مصروفاتها المتنامية سنويا وبالعودة للحساب الختامي لسنة 2000/1999 فإن ايرادات الوكالة كانت 190 الف دينار فقط.

وعليه يجب ان تعدل ميزانية الوكالة لتكون ميزانيتها ملحقة لأن الهدف من الميزانية الملحقة هو تيسير الحكم على كلفة الخدمة التي تؤديها الجهة وتقييم نشاطها وهو ما ينطبق على الوكالة تماما.

تجدر الاشارة الى ان الجهات الحكومية ذات الميزانيات الملحقة يمكن ان يكون لها ميزانية تعد على النمط التجاري ومثال على ذلك الهيئة العامة لشؤون القصر.

كما ان استقلالية أي جهة ماليا وإداريا تكفل من خلال قانون انشائها لا عبر نوع الميزانية.

جدية تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

وأضافت اللجنة في تقريرها انه في تاريخ 8 مارس 2016 قررت لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدم الموافقة على ميزانية وكالة الانباء الكويتية وإرجاءها الى حين تعاونها مع الجهات الرقابية بعدما تبين لها وجود اختلالات في باب المرتبات وعدم دقة تقديرات الميزانية.

وإزاء هذه الاختلالات طلبت اللجنة من ديوان المحاسبة إعداد تقرير آخر بعد الاجتماع مع الجهة لتسوية ما يعتريها من ملاحظات مستمرة وتحتاج الى قرارات تنفيذية لتصحيحها وإعادة تقدير بنود الميزانية بالمعطيات السليمة.

وحسب افادة ديوان المحاسبة في الكتاب المرسل للجنة بتاريخ 24 ابريل 2016 فإن الجهة (غير جادة في تسوية ملاحظاتها) ولم تقم باتخاذ الاجراءات الكافية لتسوية الملاحظات والجدولان ادناه يبينان ما طرأ من تغييرات في تسوية ملاحظات الوكالة.

التدقيق الداخلي

وأضافت اللجنة انه وفق تقييم ديوان المحاسبة فإن ادارة التدقيق الداخلي في وكالة الانباء الكويتية لا تتبع اعلى سلطة إشرافية بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 والذي يقضي بأن تكون تحت الاشراف المباشر

التتمة ص ص12

11 توصية أهمها اقتراح تشريعات تحد من عرقلة عملها

ذكرت اللجنة في ختام تقريرها عددا من التوصيات كالتالي:

1 - التعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها وفق احكام القانون واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على الوكالة في التقارير الرقابية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

2 - تعديل تبعية ادارة التدقيق الداخلي لتتبع اعلى سلطة اشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيلها تفعيلا حقيقيا وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري.

3 - العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الوكالة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية والالتزام بجميع التحفظات الواردة في ميزانية الوكالة وعدم تجاوزها وضبط مصروفات الهدايا والمهمات الرسمية ودفع فواتير الهواتف النقالة وشرائها وفق القواعد المنظمة لها.

4 - ضرورة قيام مجلس ادارة الوكالة بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والالتزام بعدد مرات الاجتماع المقررة قانونا والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

5 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى الوكالة لضبط شؤون التوظف لديها وفقا للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة ان الوكالة تعاني اختلالا واضحا في باب المرتبات.

6 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرقابية لوضع ضوابط واضحة للاستعانة بموظفين على بند مكافآت اعمال اخرى والعمل بجدية على تلافي هذه الملاحظة خاصة انها من الملاحظات المستمرة والعمل على وضع قواعد معتمدة من مجلس ادارة الوكالة تنظم التعيين على الوظائف المؤقتة وسبق ان أوصت اللجنة بذلك.

7 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الوكالة في طباعة أي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

8 - يجب إعطاء الاولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لأي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الوكالة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام والمساهمة في إبراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي،

9 - العمل على ان تكون الوكالة مركزا للتدريب في مجال تحرير الاخبار وما يتصل به مما يثري سوق العمل سواء في القطاع العام او الخاص اسوة ببعض الجهات التي تحمل نفس هذا المضمون كالهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

10 - تنسيق الوكالة مع وزارة المالية لإعادة النظر في نوع ميزانية الوكالة الحالية لتحديد النوع الأنسب لها والتقدم بها لمجلس الامة لاتخاذ اللازم خاصة وان ايرادات الوكالة لا تغطي إلا جزءا طفيفا من مصروفاتها المتنامية سنويا رغم تصنيفها كميزانية مستقلة وعدم العمل على رفع ايراداتها رغم توصيات اللجنة ومجلس الوزراء بهذا الشأن.

11 - مبادرة الوكالة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذا الاقتراح بشكل دوري.

الوكالة مستمرة في إبرام عقود خاصة لموظفيها بعد تقديم استقالاتهم ليتم تعيينهم برواتب أعلى

«كونا» لم تبذل جهودا كافية لتنمية الإيرادات وخالفت توصيات مجلس الوزراء

تتمة المنشور ص11

للوزير إلا انها (فعالة الى حد ما).

وعليه يجب تعديل تبعية ادارة التدقيق الداخلية لتتبع اعلى سلطة إشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيل ادارة التدقيق الداخلي تفعيلا كاملا لما له من أثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري في الوكالة مستقبلا.

جهاز المراقبين الماليين

ووفق ما جاء في تقرير جهاز المراقبين الماليين سجل المراقب المالي على تنفيذ ميزانية الوكالة 49 ملاحظة.

كما ان التحفظات والامتناعات التي سجلها المراقب المالي كانت بسبب مخالفة الجهة للتحفظ الوارد في ميزانيتها عند إقرارها من مجلس الامة علما بأن التحفظ الوارد في الميزانية يعتبر جزءا من القانون.

تجدر الاشارة الى ان الاستمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة.

ورأت اللجنة ان هناك اختلالا واضحا في باب المرتبات ويجب ضبطه وفق القرارات المنظمة لذلك حيث تعج كل من التقارير الرقابية لجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بمخالفات شؤون التوظف بالمخالفة لكل من الضوابط الرقابية وللتحفظات الواردة في ميزانية الوكالة والتي تعتبر جزءا من قانون الميزانية.

وأفاد ديوان الخدمة المدنية بوجود عدد من الاخطاء في تطبيق قرارات صرف البدلات والعلاوات على جداول مرتبات موظفين (كونا) وسبق ان نوه اليها مما ادى تسجيل عدد كبير من المخالفات وترتب عليها صرف مبالغ مالية لغير مستحقيها ويستوجب استردادها.

جانب من جلسة مجلس الأمة

كما ابدت اللجنة استياءها واستنكارها الشديدين لقيام (كونا) ودون موافقة ديوان الخدمة المدنية على استمرارها بإبرام عدد من العقود الخاصة لموظفيها ممن بلغوا نهاية السلم الوظيفي بعد تقديم استقالاتهم ليتم تعيينهم برواتب اعلى ومزايا مالية غير مغطاة قانونا اضافة الى إفادة اللجنة بإفادات خاطئة حيال هذه الملاحظة من عدم رد ديوان الخدمة المدنية على مخاطبات الوكالة في حين ان المستندات المتوافرة للجنة توضح ان ديوان الخدمة المدنية لم يوافق اساسا على هذه العقود لعدم ملاءمتها.

ومن باب المثال وليس الحصر فإن ابرز الملاحظات الخاصة بشؤون التوظف هي كالآتي:

1 - منح بدلات دون وجه حق.

2 - استحداث مسميات غير واردة في الهيكل التنظيمي للوكالة ووجود مسميات وظيفية غير مشغولة اضافة الى عدم تطابق المسميات الواردة بالهيكل التنظيمي بالمسميات الواردة بكشف الموظفين.

3 - منح بدل الإشراف لموظفين من غير شاغلي الوظائف الإشرافية.

4 - الاستعانة ببعض العاملين الكويتيين على بند مكافأة الاعمال المؤقتة ممن يشغلون وظائف اخرى بجهات حكومية دون وجود اذن كتايب من الوزير المختص.

وذكر تقرير اللجنة عددا من الملاحظات الاخرى اهمها:

1 - عدم دقة تقديرات الميزانية حيث وجود العديد من الاعتمادات المالية في ميزانية كونا غير مغطاة قانونا ومنها:

1 - وجود مسميات وظيفية غير واردة في الهيكل التنظيمي.

2 - منح كوادر وظيفية وبدلات لموظفين لا يعملون في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية.

3 - صرف بدلات إشرافية لوظائف غير إشرافية.

4 - تسجيل جهاز المراقبين الماليين لعدة تحفظات تخص الصرف على الهدايا والمهمات الرسمية ودفع فواتير الهواتف النقالة وشرائها.

2 - عدم العمل الجاد على رفع ايرادات الوكالة: رغم توصيات اللجنة المتكررة بضرورة تفعيل قرار مجلس الوزراء لزيادة الايرادات الذاتية للوكالة للتقليل من الاعتماد الحكومي في تمويل ميزانيتها إلا ان تقديرات الايرادات ما زالت دون تطور ملموس ولم تتعد الـ180 الف دينار لسنوات وهي لا تعطي الا 1% فقط من مصروفات الوكالة المتنامية سنويا وفق ميزانية السنة المالية 2017/2016.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تضمن تقرير اللجنة ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي والتي تركزت في الآتي:

- بلغت الزيادة في الايرادات الفعلية 459.395 د.ك وبنسبة 255.2% من الايرادات التقديرية.

- بلغ الوفر في المصروفات الفعلية 3.919.103 د.ك وبنسبة 22.7% من المصروفات التقديرية.

- بلغ التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية 12.706.502 د.ك بانخفاض 4.378.498 د.ك من المعتمد وبنسبة 25.6%.

- بينت المذكرة الايضاحية للمشروع بقانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اسباب الزيادة في الايرادات والوفر في المصروفات.

ثانيا - الملاحظة التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لبيانات الحساب الختامي والبيانات المالية للوكالة للسنة المالية 2015/2014:

- عدم التزام الوكالة بتطبيق تعميمي وزارة المالية رقم (5) لسنة 2005 و (2) لسنة 2007 بشأن حصر وتقييم واثبات املاك الدولة العقارية بالسجلات والحساب الختامي.

ثالثا - اهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الوكالة للسنة المالية 2015/2014:

1 - ضعف نظم الرقابة الداخلية في وكالة الانباء الكويتية.

2 - تأخر البدء في انجاز مشروع البيئة الافتراضية للبنية التحتية للبيئة الالكترونية للوكالة مما ادى الى وجود وفر في ميزانية الوكالة بقيمة 1.530.000د.ك.

3 - عدم دقة التسويات البنكية المعدة خلال السنوات المالية السابقة.

رابعا - اهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لشؤون التوظف بالوكالة للسنة المالية 2015/2014:

1 - الملاحظات التي شابت جدول الدرجات والمرتبات والبدلات والعلاوات الشهرية والمكافآت المصروفة لموظفي الوكالة:

أ - منح بدلات من دون وجه حق لبعض الموظفين بالمخالفة للكادر الوظيفي للادارات التي يعملون بها.

ب - عدم توقف منح بدل اغتراب لأحد الموظفين على الرغم من إنهاء ندبه للخارج.

2 - الملاحظات التي شابت الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة:

أ - وجود بعض المسميات الوظيفية لم يتم شغلها بموظفين وأورد الديوان بيانا يوضح ذلك.

ب - استحداث مسميات وظيفية غير واردة في الهيكل التنظيمي المعتمد واورد الديوان بيانا يوضح ذلك.

ج - عدم تطابق المسميات الوظيفية الواردة في الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي مع المسميات الوظيفية الواردة في كشف الموظفين والقرارات الادارية في قسم المراسلين في الخارج.

3 - الملاحظات التي شابت شغل الوظائف الإشرافية:

أ - عدم تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها احكام قانون ونظام الخدمة المدنية على الرغم من عدم وجود قواعد تنظم شغل الوظائف الإشرافية في الوكالة:

ب - منح بدل الإشراف المقرر للوظائف الاشرافية لشاغلي وظائف ليست ذات طابع اشرافي بالمخالفة للمادة رقم (1) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 والوصف الوظيفي.

4 - اختلاف شرط عدد سنوات الخبرة الواردة بالقرار رقم (9) لسنة 2012 مع ما هو وارد ببطاقات الوصف الوظيفي.

5 - مخالفة المادة رقم (3) من القرار رقم (9) لسنة 2012 بشأن موعد رفع المسمى والمستوى الوظيفي لموظفي الوكالة.

6 - عدم اعتماد وعرض القرار رقم (10) لسنة 2003 بشأن قواعد تعيين موظفي الوكالة الكويتيين بطريق التعاقد على مجلس الخدمة المدنية لإقراره بالمخالفة للمادتين رقمي (5 و 38) من المرسوم بقانون رقم (15) سنة 1979 بشأن الخدمة المدنية.

7 - عدم عرض القرار رقم (1) لسنة 1992 بشأن منح اعضاء اللجان مكافآت مالية والقرار رقم (5) لسنة 1992 بشأن التعويض عن العمل الاضافي على مجلس الخدمة المدنية لإقرارهما.

خامسا - الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الوكالة بتلافيها:

1 - الملاحظات التي شابت الاستعانة ببعض العاملين على بند مكافأة الاعمال المؤقتة:

بلغ اجمالي الصرف على بند مكافآت اعمال مؤقتة مبلغ 440.802 د.ك خلال السنة المالية 2015/2014 وفيما يلي أهم الملاحظات:

أ - مخالفة المادة رقم (20) من مرسوم اللائحة الداخلية لوكالة الانباء الكويتية.

ب - الاستعانة ببعض الموظفين على بند مكافأة اعمال مؤقتة لسنوات طويلة مما اضفى عليهم صفة الاستمرارية.

ج - مخالفة القرار رقم (2) لسنة 1978 الصادر من الوكالة بشأن القواعد التي تطبق على غير الكويتيين المعينين على وظائف مؤقتة او لأعمال مؤقتة وصيغة العقد الذي يبرم معهم.

د - مخالفة المادة رقم (25) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

هـ- الاستعانة ببعض الموظفين المؤقتين غير الكويتيين على غير كفالة الوكالة بالمخالفة للمادة رقم (12) مكرر من المرسوم الاميري رقم (17) لسنة 1959.

2 - وجود ارصدة ايرادات مستحقة دون تحصيل بالمخالفة لقواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة وقرارات مجلس الوزراء وتعاميم وزارة المالية.

3 - عدم التزام مجلس الادارة بعقد العدد المحدد لاجتماعاته بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (70) لسنة 1976 بإنشاء وكالة الانباء الكويتية وتعديلاته.

4 - تعذر التحقق من الالتزام بالبند (2) من الضوابط والمعايير المعتمدة من قبل الوكالة بشأن تنظيم الصرف على المصادر الاعلامية.

5 - مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 1986 وتعميم وزارة المالية رقم (16) لسنة 1995 بتنظيم القواعد العامة للشراء والبند (22) من الفصل الخامس من قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة بشأن الحدود القصوى لقيمة الهدايا.

6 - عدم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (390) بشأن العمل على زيادة الايرادات الذاتية وتنميتها لتقليل الاعتماد على التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية.

لجنة الميزانيات رفضت بالإجماع الحساب الختامي والميزانية الجديدة للصندوق

صندوق المشروعات الصغيرة لم يباشر اختصاصاته رغم مرور 3 سنوات على إنشائه

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي باجتماع آراء اعضائها الحاضرين كلا من الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وميزانيته بعد التعديل.

واستندت اللجنة في رفضها على الآتي:

1- لم تحظ الميزانية والحساب الختامي للجهة بثقة اللجنة لغياب الاداة الرقابية عنها لما يقارب السنة مع وجود 70 % من الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة دون اتخاذ اجراءات جادة لتسويتها.

لم يباشر الصندوق مهامة بشكل كامل رغم مرور ثلاث سنوات على انشائه.

واوضحت اللجنة انه رغم مرور ثلاث سنوات تقريبا على انشاء الصندوق الا انه حتى الان لم يباشر اختصاصاته التي أنشئ من أجلها وتبابينت الاسباب وهي كما يلي:

1- تأخر اعتماد الهيكل التنظيمي من مجلس الخدمة المدنية والذي استغرق عاما كاملا تخللها اجتماعات ومباحثات بين ديوان الخدمة المدنية والصندوق.

2- تأخر مجلس الادارة في تهيئة البنية الاساسية من اجراءات واعتماد القرارات المنظمة لانطلاق اعمال الصندوق.

وافاد وزير التجارة والصناعة خلال الاجتماع بتاريخ 13 مارس 2016 انه منذ توليه الحقيبة الوزارية وهو يعمل باتجاه تفعيل الصندوق وتسهيله كافة العقبات في سبيل تحقيق الصندوق للغرض من انشائه وانه تم حاليا اعتماد العقد النموذجي الموقع بين الصندوق والمبادر كخطوة اولى لتفعيله.

وشددت اللجنة على سرعة تفعيل الصندوق وتسهيل كافة العقبات خاصة وان الهدف الرئيسي من وراء انشاء هذا الصندوق هو خلق فرص عمل للشباب الكويتي وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الاعباء المالية على الميزانية العامة للدولة.

وأوردت اللجنة في تقريرها عددا من الملاحظات الاخرى اهمها:

- عدم تعيين مجلس ادارة الصندوق مكتبا للتدقيق الخارجي بالمخالفة لقانون إنشائه.

- عدم نقل موظفي شركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الصندوق بالمخالفة لقانون انشائه.

- التأخير في تعيين الجهاز الاداري للصندق بسبب تأخر اعتماد الهيكل التنظيمي للصندوق.

وذكرت اللجنة ان الصندوق لم يحقق أي ايرادات عن العام المالي الماضي 2015/2014 وان الايرادات المستهدفة للعام الجديد 2017/2016 تبلغ الف دينار فقط فيما سجلت المصروفات قفزة كبيرة من 1.4 مليون دينار الى 10.005 ملايين دينار في الميزانية الجديدة.

وأوردت اللجنة في تقريرها الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة واهمها:

- بلغ النقص في الايرادات الفعلية 500 دينار كويتي وبنسبة 100 % من الايرادات التقديرية.

- بلغ الوفر في المصروفات الفعلية 3.084.254 دينارا كويتيا وبنسبة 69 % من المصروفات التقديرية.

- بلغ التمويل الفعلي من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية -الحسابات العامة) 1.383.746 دينارا كويتيا بنقص قدره 3.083.754 دينارا كويتيا وبنسبة 69 % من التمويل التقديري المعتمد.

- بينت المذكرة الايضاحية للمشروع بقانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للفترة المذكورة اسباب الوفر في المصروفات والنقص في الايرادات.

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

70 % من ملاحظات ديوان المحاسبة لم يتم معالجتها

ثالثا: اهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لبيانات الحساب الختامي للصندوق من 2013/4/2 الى 2015/3/31:

- عدم مراعاة الدقة عند تقدير بعض بنود المصروفات بميزانية الصندوق:

- مخالفة المادة رقم 7 من القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- أهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الصندوق عن الفترة من 2013/4/2 الى 2015/3/31: عدم ممارسة الصندوق لنشاطه الاساسي منذ تأسيسه.

أهم الملاحظات التي أسفر عنها حص ومراجعة ديوان المحاسبة لشؤون التوظف بالصندوق للفترة من 2013/4/2 الى 2015/3/31: عدم التزام الصندوق بالمادة رقم 20 من قانون انشائه رقم 98 لسنة 2013 بشأن تعيين الجهاز الإداري.

- مخالفة الصندوق للبند 2 من المادة رقم 32 من قانون انشائه رقم 98 لسنة 2013 بشأن نقل موظفي شركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم تزويد الديوان ببعض البيانات والمستندات بالمخالفة للبند 7 من المادة رقم 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

- عدم التزام الصندوق بالمادة رقم 6 من قانون انشائه رقم 98 لسنة 2013 بشأن اصدار العقد النموذجي

11 توصية على صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أصدرت اللجنة في ختام تقريرها عددا من التوصيات أهمها:

- التعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها وفق احكام القانون واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على الجهة في التقارير الرقابية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

- قيام مجلس ادارة الصندوق بنقل موظفي شركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للهيئة العامة للاستثمار بذات مستوياتهم الوظيفية وحقوقهم المالية كحد ادنى اليه كما نص قانون إنشائه بذلك.

- قيام الصندوق باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتعيين الجهاز الاداري للصندوق والحرص على الاعلان عن الوظائف المطلوبة للعمل لدى الصندوق للكوادر الوطنية اولا فان لم تتوافر هذه الوظائف في الكويتيين فانه يتم الاعلان عنها بعد ذلك لغير الكويتيين على ان يلزمه الصندوق بتدريب الكويتيين لتأهيلهم لتسلم مهام هذه الوظيفة مستقبلا.

- قيام الصندوق بإرسال ميزانيته الرأسمالية المتعلقة بأنشطته الرئيسية الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي بانتظام وذلك للاسترشاد بها عند إقرار الميزانية الادارية للصندوق خاصة وان الوزير قد تعهد بذلك امام اللجنة.

- ضرورة قيام مجلس ادارة الصندوق بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

- ضرورة التنسيق بين الجهات ذات الطابع الاستثمار للحد من التشابك او التداخل في الاختصاصات والعمل على تحقيق التكامل الامثل من خلال استراتيجية متكاملة بهدف خلق فرص عمل للشباب الكويتي وتنويع مصادر الدخل وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- دعم المنتجات المحلية وتشجيع الابتكار وحقوق الملكية الفكرية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- تقديم مشاريع ودراسات ميدانية على ارض الواقع لاجتذاب الشباب وتسجيعهم على خوض التجربة الاستثمارية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- تطوير المناهج التعليمية بالتعاون مع وزارة التربية لنشر الوعي بمزايا العمل الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني لتأهيل وتنمية الشباب على تقبل هذه الافكار والتوجهات الاستثمارية وتشجيعها على الابتكار وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- يجب اعطاء الاولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الجهة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام والمساهمة في إبراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

قال إن ملف نقل السجناء مع طهران سيغلق قريبا

الجار الله: نتمنى عودة السفراء الخليجيين إلى إيران

تقرير الخارجية الامريكية عن حقوق الإنسان في الكويت مجحف ولدينا رد عليه

صورة لقطة جماعية لوزير الخارجية مع الدبلوماسيين خلال الغبقة الرمضانية

أعرب نائب وزير الخارجية خالد الجارالله عن تمنياته بعودة سفراء دول مجلس التعاون الخليجي الى طهران وعودة المياه الى مجاريها والدفء الى العلاقات الخليجية - الايرانية.

جاء ذلك في تصريح الجارالله للصحافيين ردا على سؤال حول التصريحات الاخيرة للسفير الايراني في الكويت والتي قال فيها ان عدم عودة السفير الكويتي لطهران يعد خسارة كبيرة وذلك على هامش حضوره مأدبة رمضانية اقامها النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

وقال الجارالله: نتطلع الى اليوم الذي يعود فيه سفراء دول مجلس التعاون الخليجي الى طهران مؤكدا ان هذا الامر مشروط بمبادرة وتحرك ونهج ايران فيما يتعلق بسياستها حيال المنطقة والتزامها بالمبادئ الرئيسية بميثاق الامم المتحدة والمتمثلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتزام واحترام سيادة الدول.

وعن عملية نقل السجناء الايرانيين من الكويت التي تمت اخيرا ومدى الانتهاء من هذا الملف قريبا قال الجارالله ان الكويت قطعت شوطا بهذا الملف مع الاصدقاء في طهران مضيفا ان الامور تسير بخطوات سليمة وايجابية وسيغلق هذا الملف قريبا.

وعن زيارة سمو امير البلاد الى مصر قال ان سمو امير البلاد قبل دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي لكن حتى الآن لم يحدد موعدها ونأمل ان تتم قريبا.

وعما اذا كانت وزارة الخارجية ردت على تقرير وزارة الخارجية الامريكية الاخير بشأن حقوق الانسان في الكويت بين الجارالله ان الخارجية لديها رد على هذا التقرير وتفنيد له مضيف: نعتقد بأن هذا التقرير مجحف بحق منتسبي وزارة الخارجية وبحق دولة الكويت.

وفيما يتعلق بترقية السفراء وما اذا كان هناك تنقلات في الوزارة قريبا قال الجارالله ان الترقيات اعتمدها مجلس الوزراء مشيرا الى ان التنقلات ستتم قريبا وخلال ايام قليلة جدا سيتم الاعلان عنها.

وحول مطالبة احدى البرلمانيات الاوروبيات بوقف ملف اعفاء الكويت من الشنغن نتيجة ما تتعرض له الاوروبيات من اساءة في مطار الكويت قال الجارالله ان ملف الشنغن نسير به مع الاتحاد الاوروبي لكن هناك ظروف عطلت الى حد ما هذا الموضوع ولا علاقة لمطالبة هذه البرلمانية ولكن نحن نرد على هذا بأن ملف الكويت فيما يتعلق بحقوق الانسان وسجل الكويت بهذا الشأن حافل موضحا انه في الفترة القريبة المقبلة ستكون هناك مراجعة دورية لملف حقوق الانسان لدى الكويت في جنيف وان الكويت ستتصدى لكل ما يمكن ان يسيء لهذا الملف. وقال الجارالله ان مشاورات السلام اليمنية المنعقدة حاليا في الكويت دخلت مرحلة مختلفة بعد طرح افكار وآراء ومبادرات تسهم في دفع الجهود المبذولة للتوصل الى الحل السياسي المنشود. واكد ان المشاورات تسير في الاتجاه الصحيح ونلمس بكل ارتياح استعداد جميع الاطراف اليمنية في لقاءاتهم المتعددة للتوصل الى حل سياسي يحقن دماء اشقائنا في اليمن

مشاورات السلام اليمنية دخلت مرحلة مختلفة وتسير في الاتجاه الصحيح

واضاف ان وزارة الخارجية دأبت على اقامة مثل هذه الغبقة الرمضانية للدبلوماسيين المتواجدين في دولة الكويت مؤكدا ان هذا نهج الوزارة لتتواصل مع الاسرة الدبلوماسية في الكويت معربا عن شكره لسمو الشيخ ناصر المحمد لحضوره هذه الغبقة ومشاركته للاسرة الدبلوماسية.

مشاورات السلام اليمنية في الكويت تدخل مرحلة غاية في الدقة

دخلت مشاورات السلام اليمنية المنعقدة حاليا في الكويت برعاية الامم المتحدة مرحلة جديدة في غاية الدقة والصعوبة بعد ان تناولت امس الاول تفاصيل القضايا العسكرية والأمنية لاسيما ما يتعلق بتشكيل لجان عسكرية وأمنية للإشراف على أي إجراء أمني يتم الاتفاق عليه.

وتتجه الأنظار الى الكويت حيث تعلق آمال عريضة على نتائج المرحلة الجديدة من المشاورات بين الأطراف اليمنية المطالبة بتقديم تنازلات عملية وضمانات تمهد الطريق الى حل سلمي للازمة اليمنية.

ويأتي هذا التطور الإيجابي بعد ان تسلم مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد من الفرقاء اليمنيين تعهدات بمواصلة العمل الدؤوب في شهر رمضان المبارك من اجل التوصل الى حل سلمي ومستدام في اليمن.

جانب من المشاورات

وفي هذا السياق رحب المبعوث الاممي بإفراج حركة أنصار الله عن 130 محتجزا في مدينة (إب) داعيا الأطراف اليمنية إلى الإفراج عن أكبر عدد ممكن من المحتجزين في أقرب وقت ممكن.

وجدد المبعوث في اطار إيجازه الصحافي اليومي الرباعي المشارك في مشاورات السلام اليمنية ادانته الشديدة لاي اعتقال غير قانوني أو تفجير للمنازل باعتبار ذلك منافيا للقانون الدولي لحقوق الانسان وللقيم والأخلاق اليمنية.

واوضح ان الأطراف اليمنية اتفقت على أن تستمر لجنة الأسرى والمعتقلين في دراسة المبادئ والآليات اللازمة لحل هذه القضية بشكل عاجل.

وقال انه عقد في إطار مشاورات السلام اجتماعا مع رؤساء الوفود جرى خلاله مناقشة القضايا العسكرية والأمنية بما في ذلك ضرورة تشكيل لجان عسكرية وأمنية للإشراف على أي إجراء أمني يتم الاتفاق عليه.

ووصف ولد الشيخ احمد اجتماعه مع رؤساء الوفود اليمنية بانه كان إيجابيا وتركز النقاش فيه على إحدى القضايا المحورية لحل الأزمة. وقال: إن الطريق للسلام لم يكن أبدا سهلا لكني أعول على التزام الأطراف بإيجاد حلول عملية تمهد تلك الطريق نحو اتفاق ثابت لإنهاء الحرب وفتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن.

وذكر انه التقى على هامش المشاورات سمو الشيخ ناصر المحمد الذي جدد تأكيد دعم الكويت لجهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في اليمن.

انتهاء البنية التحتية لموقع السجن المركزي الشهر المقبل

أعلن الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة م. أحمد الحصان إنجاز 92 في المئة من مشروع إنشاء وإنجاز البنية التحتية للموقع العام للسجن المركزي والتوسعة الملحقة به.

وقال في تصريح صحافي إن التكلفة الإجمالية للمشروع هي 12.230 مليون دينار وهو الآن في مراحله النهائية

وأوضح أن أعمال البنية التحتية للموقع العام للسجن المركزي والتوسعة الملحقة به تتضمن فضلا عن الأسوار وأبراج السجن الطريق الفاصل بين معسكر قوات الأمن الخاص ومنطقة السجن المركزي (منطقة الصليبية).

وذكر أن العمل في المشروع يسير بخطى ثابتة نحو الإنجاز والتسليم في شهر يوليو المقبل ضمن المشاريع التي سيتم افتتاحها من قبل الوزارة

من جانبه قال مهندس المشروع أنور البلوشي إن المشروع يتضمن إنشاء أعمال للطرق بطول 30 كيلومترا وشبكة الصرف الصحي بطول 12 كيلومترا وشبكة أعمال المياه بطول 30 كيلو مترا وشبكة أعمال الهاتف بطول 16 كيلومترا وشبكة الإطفاء بطول 16 كيلومترا و32 محطة كهرباء إضافة إلى أعمال الإنارة.

الصبيح: 32 مشروعا بكلفة 23.5 مليار في خطة 2017 / 2018

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أمس ان خطة التنمية السنوية 2018/2017 تشتمل على 7 ركائز و29 برنامجا تنمويا تحتوي على حزمة من المشاريع المتجانسة.

واضافت الوزيرة الصبيح في تصريح صحافي ان مجلس الوزراء اعتمد خطة التنمية السنوية واحالها الى مجلس الامة بعد اعتمادها في وقت سابق من قبل المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والاخذ بكافة الملاحظات التي ابداها (مجلس التخطيط) لما لها من اثر على الخطة كونها ملاحظات جوهرية.

واشارت الى ان اختيار تلك المشروعات يتم في ضوء قدرتها على تحسين وضع دولة الكويت في التنافسية العالمية وتحقيق رؤية الدولة عبر استخدام مجموعة من الادلة الدولية التي يبلغ عددها 20 دليل تحتوي على 28 مؤشرا.

وذكرت ان عدد سياسات الخطة الانمائية التي تم تفعيلها او تنفيذها خلال الخطط السنوية الثلاث 214 سياسة تمثل نسبة 62.5 في المئة من اجمالي عدد سياسات الخطة الانمائية على ان تستكمل باقي السياسات خلال سنوات الخطة الانمائية.

وبينت ان اجمالي المشروعات التنموية في خطة 2018/2017 تبلغ 165 مشروعا بتكلفة 4.7 مليار دينار كما بلغ عدد المشاريع المستمرة من الخطط السابقة 121 مشروعا بتكلفة 4.3 مليار دينار موزعة على 60 مشروعا انشائيا بتكلفة 4.2 مليار دينار و54 مشروعا تطويريا بتكلفة 88 مليون دينار و6 مشاريع تنفذ وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

واوضحت ان عدد المشاريع الجديدة في خطة 2018/2017 عدد 44 مشروعا بتكلفة 401 مليون دينار في حين بلغ عدد المشاريع الانشائية الجديدة 21 مشروعا بتكلفة 294 مليون دينار و17 مشروعا تطويريا بتكلفة 38 مليون دينار.

وقالت الصبيح ان عدد المشروعات التي شاركت بها الشركات المملوكة للدولة في الخطة بلغ 6 مشروعات بتكلفة تقارب 70 مليون دينار مشيرة الى ان هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها تلك الشركات في مشاريع خطة التنمية تطبيقا للقانون رقم 2016/7 في شأن التخطيط التنموي والذي الزم الشركات المملوكة للدولة بالمشاركة في خطة التنمية.

هند الصبيح

واشارت الى ان اجمالي عدد المشاريع الاستراتيجية في خطة 2018/2017 تبلغ 32 مشروعا بتكلفة اجمالية 23.5 مليار دينار تنفذها جهات حكومية او بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص مبينة انه وبتوزيع التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات على المستوى القطاعي نجد ان الوزن النسبي الاكبر من التكاليف كان من نصيب مشروعات قطاع البترول بنسبة 42.2 في المئة من جملة التكاليف يليه قطاع النقل والمواصلات بنسبة 32.4 في المئة ثم التعليم 11.6 في المئة بينما تفاوت نصيب القطاعات الاخرى مابين 1 الى 5 في المئة.

وذكرت ان عدد مشروعات الشراكة في الخطة السنوية 2018/2017 بلغ 6 مشروعات بتكلفة اجمالية تقارب 6 مليارات دينار تمثل نحو 25 في المئة من اجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية كما يوجد مشروع واحد للشركات المساهمة بتكلفة اجمالية 611 مليون دينار بنسبة 3 في المئة من اجمالي تكلفة المشروعات يمثلان 28 في المئة من اجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية.

الداخلية تفتح التسجيل بدورة الرقباء الأوائل

اعلنت وزارة الداخلية عن بدء الاستعدادات لاستقبال الراغبين من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بأنواعها للتسجيل بالدفعة الـ21 للرقباء الأوائل بمعهد ضباط الصف بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية.

وقال المدير العام للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية العميد عادل الحشاش في تصريح صحافي انه سيتم قبول اعداد كبيرة من الطلبة للحصول على دبلوم علوم الشرطة برتبة رقيب أول وبرواتب مجزية ومكافآت وحوافز تعادل الدرجة الخامسة مدنية إضافة الى ثلاث علاوات وإلحاقه بدورات تدريبية متخصصة تؤهله لاستكمال دراسته مستقبلا.

مكافحة الفساد تبدأ تسليم إقرارات الذمة المالية

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد عن البدء في تسليم إقرارات الذمة المالية لمن سبق لهم تقديم اقراراتهم للهيئة ما بين 29 مارس و20 ديسمبر 2015.

وقالت الأمين العام المساعد في الهيئة هالة الضويحي لكونا إن الهيئة اتمت استعداداتها لتسليم الإقرارات السابقة على أن يتم تحديد موعد مسبق للاستلام

وأكدت ضرورة الحضور الشخصي للمعنيين إلى مقر الهيئة لاستلام الإقرارات الخاص بهم مصطحبين معهم البطاقة المدنية وإيصال الاستلام الصادر من الهيئة لافتة إلى تخصيص الهاتف رقم 1850011 لاستقبال أي استفسارات تتعلق بشأن استلام الإقرارات.

وافادت بأن الهيئة سوف تعلن بدء اجراءات استلام اقرارات الذمة المالية للفئات التي تنطبق عليها أحكام المادة 2 من القانون 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية بعد نشر اللائحة التنفيذية للقانون.

الكويت تعارض بشدة ترشيح إسرائيل لرئاسة اللجنة الأممية

أعربت الكويت نيابة عن منظمة التعاون الاسلامي عن رفضها الشديد ترشيح اسرائيل لرئاسة اللجنة الأممية القانونية (اللجنة السادسة) المختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي إضافة إلى مسائل محاربة الارهاب.

جاء ذلك في بيان سلمه مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة الاسلامية السفير منصور العتيبي قبل التصويت الذي انتخبت فيه اسرائيل رئيسا للدورة الـ 71 للجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكانت مجموعة غرب أوروبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجموعات أخرى رشحت اسرائيل في وقت سابق لذلك المنصب.

وقال السفير العتيبي إن اسرائيل غير مؤهلة وغير مناسبة لترؤس (اللجنة السادسة) مشيرا إلى أنها دولة محتلة تقوم بانتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وقرارات أممية لا تعد ولا تحصى.

منصور العتيبي

وأوضح السفير العتيبي أن قيادة اللجنة تتعامل مع القضايا القانونية بما فيها سيادة القانون على المستويات المحلية والدولية وكذلك اجراءات التصدي للارهاب الدولي والنظر في البروتوكولات الاضافية لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة وغيرها من القضايا الهامة لافتا إلى أن تلك المهام تتطلب مرشحا يدعم دور الأمم المتحدة ويلتزم بالقانون الدولي ويدعمه لا مرشحا يزدريه.

جمال الغنيم

وأعلن السفير العتيبي في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة إن المرشحين الذين يقوضون مصداقية الامم المتحدة ويعرقلون تنفيذ قراراتها يجب ان تعتبرهم الجمعية العامة مرشحين غير صالحين.

واعتبرت منظمة التعاون الاسلامي أن ترشيح اسرائيل لترؤس اللجنة السادسة يتعارض مع روح حسن النية المطلوبة لتولي المنصب.

من جهة أخرى أكدت الكويت امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان أهمية عمل آليات حقوق الإنسان من دون تسييس أعمالها بما يحافظ على خصوصيات المجتمعات وقيمها الدينية والتراثية ومن دون المساس بسيادة الدول.

جاء ذلك في كلمة مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم اثناء الجلسة المخصصة لتقييم اعمال المجلس في الذكرى العاشرة لتأسيسه.

وقال السفير الغنيم ان مجلس حقوق الإنسان يمر بمنعطف تاريخي بعد عشر سنوات منذ إنشائه وذلك انسجاما مع التوجه العالمي لمنح حقوق الإنسان دورا محوريا في العلاقات الدولية.

وجدد السفير الغنيم دعم الكويت لمجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان وتعاونها مع آلياته والمشاركة الفعالة في أعماله بما يخدم الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وصونها.

معهد الاقتصاد والسلام يشيد بمستوى الأمن في الكويت

أشاد رئيس معهد الاقتصاد والسلام ستيف كيليليا بمستوى الأمن والسلام في الكويت لافتا إلى أنها تحتل ترتيبا عاليا على مؤشر السلام العالمي.

جاء ذلك في كلمة ألقاها كيليليا بمناسبة إطلاق (مؤشر السلام العالمي 2016) رسميا في الأكاديمية العسكرية الملكية البلجيكية.

واحتلت الكويت المرتبة الـ 51 عالميا من بين 163 دولة يغطيها المؤشر الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام.

وأوضح كيليليا أن الكويت تتمتع بأداء جيد وتحتل درجة مرتفعة على المؤشر. ويقيس المؤشر مستويات الأمن والسلام في العالم من خلال عدة معايير تشمل معدلات الأمن والأمان ومستوى الصراعات المحلية والعالمية والتسلح العسكري ويصدر بالتعاون مع عدد من الخبراء والمختصين من شتى أنحاء العالم.

وتصدرت ايسلندا المؤشر أكثر دول العالم سلاما تلتها كل من الدنمارك والنمسا فيما حلت سوريا في آخر الترتيب العالمي تسبقها دولة جنوب السودان والعراق وافغانستان والصومال.

وجاءت بنما وتايلند وسريلانكا على رأس قائمة الدول التي تحسنت فيها حالة السلام فيما تصدر اليمن وأوكرانيا وتركيا قائمة أكثر الدول التي تراجعت فيها حالة السلام على المؤشر.

تدشين الحملة الوطنية والعالمية للتبرع بالدم

جانب من الحملة

أكد وزير الصحة د. علي العبيدي حرص الوزارة ممثلة بإدارة خدمات نقل الدم على تطبيق المعايير العالمية في تأمين سلامة ونقل الدم قبل نقله الى المصاب او المريض. جاء ذلك في كلمة للعبيدي ألقاها نيابة عنه الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة في الوزارة د. جمال الحربي خلال تدشين فعاليات اليوم العالمي للمتبرعين بالدم تحت شعار (الدم يربط بيننا جميعا) والحملة الوطنية تحت عنوان (كن الاول في التبرع بالدم) والذي يصادف 14 يونيو من كل عام ويستمر على مدار العام.

وبين العبيدي ان مشاركة الكويت لدول العالم بهذا الاحتفال هي تعبير عن اصدق مشاعر الشكر للمتبرعين بالدم مشيرا الى ان اكثر من 75 جنسية مقيمة في الكويت قدمت لبنك الدم المركزي خلال العام الحالي ما يقارب 75 ألف كيس دم وثمانية آلاف كيس صفائح دم بهدف انقاذ حياة الاخرين.

من جهتها اكدت مديرة ادارة خدمات نقل الدم في الوزارة د. ريم الرضوان ان الاحتفال باليوم العالمي للمتبرعين بالدم يهدف الى تحفيز المتبرعين وخصوصا فئة الشباب.

ورأت الرضوان ان التحدي الكبير الذي يواجه بنك الدم المركزي هو انخفاض المخزون الاستراتيجي للدم في شهر رمضان وفترة الصيف من كل عام ليصل الى ما دون 600 كيس دم مقابل ارتفاعه الى اكثر من ألفي كيس دم في وقت الازمات والكوارث ليفوق حاجة المستشفيات.

أكاديمية كويتية تدخل غينيس بأكبر ألبوم رقمي للصور

دخلت الاكاديمية الكويتية د. إيمان الشمري موسوعة (غينيس) العالمية للارقام القياسية بأكبر ألبوم رقمي للصور.

وتسلمت الشمري امس الاول كتابا من (غينيس) بعد ان جمعت عبر تأسيسها الحملة الكويتية الوطنية ضد التنمر (عار عليك) اكبر البوم رقمي للصور لاناس مختلفين يحملون نفس اللافتة التي تعبر عن حرص الكويتيين على محاربة التنمر الطائفي والعرقي والوظيفي والمدرسي.

وقالت الشمري لكونا ان الحملة التطوعية تمكنت من جمع اكثر من 13 الف صورة لاشخاص يحملون لافتة كتب عليها (عار عليك) لتمكين ضحية التنمر لاسيما الاطفال منهم على مواجهة ذلك التصرف سواء في المدارس او في اي مكان آخر.

ايمان الشمري بجوار شعار الجائزة

ولفتت الى ان الحملة التطوعية انطلقت في ديسمبر من العام الماضي واستمرت حتى فبراير الماضي واستمر جمع وفرز الصور حتى مارس ليتم بعد ذلك مخاطبة المسؤولين عن الموسوعة موضحة ان الموافقة على اعتماد الرقم القياسي تمت امس عبر خطاب رسمي.

يذكر ان د. الشمري حاصلة على براءة اختراع واخرى تحت الموافقة المبدئية وتحمل شهادتي ماجستير الاولى في الادارة والاخرى في هندسة الكمبيوتر اضافة الى شهادة دكتوراه في تكنولوجيا المعلومات من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم اختيار براءة اختراعها في العاصمة الأمريكية واشنطن من بين آلاف من الاختراعات لتمثل المخترعين المسلمين.

ختام البطولة الرمضانية الثامنة لألعاب المعاقين

اختتمت مساء أمس الأول منافسات البطولة الرمضانية الثامنة لألعاب المعاقين التي نظمها النادي الكويتي الرياضي للمعاقين وشملت اقامة عدد من المباريات النهائية في بعض العاب البطولة المقررة.

وضمت العاب البطولة كرة السلة على الكراسي المتحركة وكرة الطاولة والمبارزة والبوشيه بمشاركة عدد كبير من لاعبي ولاعبات النادي من مختلف الاعمار. وتوج فريق (النوخذة) بلقب مسابقة كرة السلة على الكراسي المتحركة بعد فوزه في المباراة النهائية على نظيره (الكويت) الذي حل بالمركز الثاني بينما احتل فريق (الاتحاد) المركز الثالث وأسفرت نتائج مسابقة البوشيه فئة (بي سي 2) المختلطة عن فوز اللاعبة شيرين فهد بالمركز الأول و اللاعب بسام المطيري ثانيا وهاني حسين ثالثا بينما حققت اللاعبة عذاري المطيري المرتبة الاولى في منافسات فئة (بي سي 3) و عائشة الحشاش بالمركز الثاني وخالد سعد الذي نال المركز الثالث.

الوفيات

● **عبدالمحسن محمد احمد أبل، 72 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان الكنادرة، منطقة الشعب، تلفون: 60778811، نساء: منطقة عبدالله المبارك، ق6، ش 614، م12، تلفون: 99788043

● **فاطمة بطي هليل، ارملة: صرداح خلف المطيري، 75 عاما، (شيعت)**، رجال: الاندلس، ق4، ش3، م118، تلفون: 99649767، نساء: الاندلس، ق4، ش3، م118، تلفون: 99649767

● **شكرية محمود محمد، ارملة: راشد محمد الدريعي، 73 عاما، (شيعت)**، رجال: خيطان، ق15، ش ناصر الجبري، م162، تلفون: 55600311، نساء: مشرف، ق6، ش5، م15، تلفون: 60021282

● **فيحان عياد عويض المطيري، 61 عاما، (شيع)**، رجال: الصباحية، ق3، ش7، م850، تلفون: 97194040، نساء: جابر العلي، ق4، ش3، م27

● **شيخة عيسى صالح الخميس، ارملة: حسين فهد المتن، 82 عاما، (شيعت)**، رجال: المنصورية، الحسينية العباسية، تلفون: 99655393، نساء: الروضة، ق5، ش خالد ايوب بندر، م6، تلفون: 99611806

● **فيصل يوسف جاسم البطي بوطيبان، 61 عاما، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: مشرف، ق4، ش1، ج1، م7، تلفون: 90906980، نساء: العدان، ق3، ش36، م9، تلفون: 99713936

● **سالم محمد احمد الدويسان، 62 عاما، (شيع)**، رجال: مشرف، ق5، ش3، م35، تلفون: 50777339، نساء: جنوب السرة، ق4، ش 47، م44، 25240252

● **حياة عبدالله احمد العمران، 61 عاما، (شيعت)**، رجال: كيفان، ق4، ش القدس، م56، تلفون: 99811850 - 97993693، نساء القرين، ق3، ش 15، م11، تلفون: 99059949

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:13
الشروق	04:49
الظهر	11:48
العصر	03:22
المغرب	06:49
العشاء	08:21

حالة الطقس

حالة الطقس
45 - 28
أعلى مد
08.12 صباحا - 08.35 مساء
أدنى جزر
01.31 صباحا - 02.52 مساء

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع